البنى الليبرالية النظرية للتغيير الاقتصادي

عقيدة السوق، اقتصاد العرض، المنهج النقدي

الكتاب: البنى الليبرالية النظرية للتغيير الاقتصادي
عقيدة السوق، اقتصاد العرض، المنهج النقدي
المـــــؤلـف : أيهم أسد
الطبعة الأولى : 2011
تصميم الغلاف: قصي كيوان
الإخراج الفني: أيمن شلغين
الناشر: نون4 للنشر والطباعة والتوزيع
المنشية القديمة ـ حلب ـ سورية ص.ب: 444
هاتف 00963212121332
خليوي 00963944889078
بريد إليكتروني: news@scs-net.org

الهيئة الاستشارية للدار			
	أ. وليد إخلاصي	د. فـؤاد المرعـي	أ. جمـــال بـــاروت
	د. رضـــوان قـــضماني	د. ســـعد الـــدين كليـــب	
	أ. عطيـــة مـــسوح	أ. نـــذير جعفـــر	

جميع الحقوق محفوظة

أيهم أسد

البنى الليبرالية النظرية للتغيير الاقتصادي

عقيدة السوق، اقتصاد العرض، المنهج النقدي

عالِم الاقتصاد هو واحد من البشر لا يرى الأشياء نقية صافية بل يراها، كما يراها سائر البشر، ملونة أو معكّرة، أو مختلطة بما في ذهنه من أفكار مسبقة أو بما في قلبه من مشاعر دفينة، والأرجح أنه يراها مختلطة بالاثنين معاً: أفكار مسبقة ومشاعر دفينة.

جلال أمين

مقدمة

يستند أي تغيير اقتصادي عملي على أرض الواقع، في أي اقتصاد كان، إلى مرجعيات فكرية نظرية يستمد منها الأسس الرئيسة لمنهج التغيير الذي يتبعه، وبطبيعة الحال، فإن نتائج التغيير الاقتصادي ستختلف حكماً بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية المستمد منها أولاً، وبسبب اختلاف البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها ثانياً، وبالتالي يمكن القول، ومنذ البداية، إن مسألة التغيير الاقتصادي هي مسألة نسبية تماماً وترتبط بشروط وظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الذي تعمل فيه، وهي ليست مسألة حتمية، بمعنى، أن تطبيق الأفكار والنظريات والسياسات ذاتها في مجتمعين مختلفين لن يفضي حتماً إلى النتائج ذاتها.

ولا يمكن النظر إلى التغيير الاقتصادي إلا على أنه حالة ديناميكية تحدث بشكل مستمر، وينبع جوهر تلك الديمومة

والاستمرار من منطق التطور وحاجة المجتمعات إلى التغيير والتجدد المستمرَّين، وعدم قدرتها على البقاء في حالة كمون لفترات طويلة نسبياً، وبالتالي فإن مرجعيات التغيير الاقتصادي وبقدر ما هي حاجة لمواكبة التغيير الاجتماعي والسياسي والفكري العام، بقدر ما هي، بالوقت ذاته، أحد أدوات ذلك التغيير المرغوب فيه، ومن هنا تختار المجتمعات فلسفات مختلفة للتغيير الاقتصادي تعبر فيها عن حاجاتها، ورؤيتها لمستقبلها، وتعبر بشكل أكثر عن مستوى النضوج المعرفي الذي وصلت إليه.

والخطأ التاريخي الواضح الذي ترتكبه بعض المجتمعات، أنها عندما ترغب بتغيير وتجديد ذاتها فإنها تقوم بنسخ وتكرار أفكار التغيير من مجتمعات أخرى، إما بسبب قصور معرفي وولع في حالة التطور التي وصلت إليها تلك الفلسفات الهادفة إلى التغيير، وإما أن تكون تلك الأفكار قد فُرضت عليها فرضاً لأسباب وظروف سياسة واقتصادية معينة عبر برامج مدروسة ومحددة بدقة، وفي كلتا الحالتين، فإن نتائج تطبيق الأفكار الهادفة إلى التغيير سواء كانت منسوخة بالرغبة في تقليدها أم مفروضة بالإكراه لن تكون لها الفعالية والآثار ذاتها كما هو الحال في المجتمعات التي انطلقت منها، بل إنه في كثير من الأحيان كان لها آثارٌ سلبية أدت إلى عكس المرغوب منها تماماً، وساهمت في زيادة حدة المشكلات القائمة وتعميقها أكثر من مساهمتها في حلها.

يعالج هذا الكتاب ثلاث بنى نظرية رئيسة للتغيير الاقتصادي طرحها الفكر الاقتصادي خلال مراحل مختلفة من تطوره، اندمجت بالنظرية الاقتصادية العامة بقوة واعتبرت ركناً من أركانها، والقاسم المشترك بين البنى الثلاث التي يتناولها الكتاب هي أنها بنى ليبرالية أولاً، وأنها بنى أفرزتها مراكز النظام الرأسمالي العالمي خلال مراحل تاريخية من تطورها ثانياً، كما أن تلك المراكز كانت وما زالت تسعى لتعميم هذه البنى على باقي المنظومة الاقتصادية العالمية بهدف تعميم النماذج المرجعية للتغيير على العالم.

والبنى الليبرالية للتغيير التي سيعالجها هذا الكتاب هي بنية السوق، وبنية المنهج النقدي، وبنية اقتصاد العرض، وعلى الرغم من ظهور تلك البنى/ المرجعيات الفكرية في مراحل زمنية مختلفة ومتمايزة عن بعضها بعضاً، إلا أنها عادت وتداخلت معاً واستفادت كل منها من الأخرى لتشكل الآن صرحاً ليبرالياً متماسكاً للتغيير الاقتصادي بواسطة تلك البنى، علماً أن تلك البنى، ومنذ ظهورها وحتى الآن، تتعرض بشكل مستمر لمراجعة فكرية نقدية من مدارس اقتصادية متعددة عارضت أولاً طريقة التفكير النظرية المبنية عليها، وعارضت ثانياً النتائج التطبيقية لها في الكثير من المجتمعات.

لقد استغلت المؤسسات المالية والتجارية الدولية الكبرى تلك البنى من أجل تعميم سياساتها التطبيقية على الاقتصاد العالمي، وكان على رأس تلك المؤسسات كل من الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي، وتحديداً من خلال برامجهما في الإصلاح الاقتصادي، والتي تهدف في النهاية إلى إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة والمجتمع، وإلحاقها بالنموذج الرأسمالي السائد دون أدنى اعتبار للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول التي فرضت عليها تلك البرامج، وقد تعرضت تلك البرامج أيضاً لنقد عميق ومكثف من الاقتصاديين بسبب انحراف النتائج العملية التي تحققت من تطبيقها عن التفكير النظري الذي نادت به، ولما سببته من أزمات وصدمات للمجتمعات.

يمكن تلخيص جوهر البنى الثلاث التي يعالجها الكتاب على أنها «بنى تحررية»، تحاول مقارعة القيود التنظيمية الاقتصادية أينما وجدت، وبأي شكل كان، فالهدف هو الحرية الاقتصادية الفردية مهما كان الثمن المقابل لها، وعلى المجتمع أن يدافع عن هذه التحررية وأن يتحمل نتائجها كونها تنعكس بالفائدة عليه في نهاية المطاف، إنها في النهاية، عقيدة ورؤية، ونمط تفكير له أسسه النظرية، إما أن يتم قبولها أو لا، فهذه مسألة اقتصادية نسبية تخضع في النهاية لشروط وظروف سياسية/ اجتماعية/ اقتصادية معقدة جداً.

عقيدة السوق

ترافقت التغيرات الجيو- سياسية، والتكنو- اقتصادية الكبرى التي مر بها العالم مع بداية التسعينيات، كتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط جدار برلين، الذين اعتبرا بمثابة انتهاء حقبة صراع الأيديولوجيات الكبرى، وسيادة الصناعات المعرفية كنموذج إنتاج جديد، وقطاع إنتاجي رائد يقود باقي عمليات الإنتاج الاجتماعي الأخرى، محلياً ودولياً، وتطبيق مشروع العولمة على الاقتصادات العالمية كافة وترويجه على أنه المشروع الأمثل اقتصادياً واجتماعياً، والتبشير بنهاية التاريخ، ترافقت كل تلك التغيرات مع تعميم الرأسمالية كنموذج إنتاج اجتماعي عالمي قادر على حسم وحل التناقضات كلها، وذلك عبر استخدام الأداتين الأساسيتين لذلك النموذج، وهما الليبرالية الاقتصادية بالمعنى النظري والفكري، واقتصاد السوق في إطار الممارسة وحقل العمليات الاقتصادية (الإطار النظري، والسياق العملي).

يمكن النظر إلى الليبرالية بحد ذاتها، على أنها، مجموعة مركبة ومعقدة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والحقوقية، والسياسية، تشكل في النهاية مذهباً أو نمطاً مجتمعياً، قائماً في جوهره على التلاقح، والتفاعل بين فكرتي (الحرية - الحق) الفرديتين، فالفرد من وجهة النظر الليبرالية، هو الأساس، ومن هذا الفرد وما حوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتتبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً، وهذا ما يدفع بالنظر إلى الأفراد على أنهم أحرار في إنتاج وتبنّي خياراتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بعيداً عن الإكراه، ولهم الحق في ذلك التبني والدفاع عنه بطرق شتى، وعلى المجتمع أن يقدس، ويحترم، ويصون منظومة (الحريات-الحقوق) الفردية التي تشتغل فيه، لأن هذه المنظومة تحقق النفع العام.

وإذا كانت الليبرالية الاقتصادية تقوم على مبدأ **الحرية الاقتصادية** كحرية الاستثمار، والإنتاج، والتوزيع، والعمل، والتعاقد، والإضراب، وتقليص القيود القانونية والاقتصادية إلى الحدود الدنيا أمام المنتجين، فإن المعادل السياسي لهذه الليبرالية الاقتصادية هو الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وحق الانتخاب، والمرجعية الدستورية للمجتمع، وحرية تشكيل الأحزاب والهيئات، والمنظمات، وفعالية القوانين الوضعية، وفصل السلطات، كما أن المعادل الاجتماعي لها هو العَلمانية بإبعادها الدين عن السلطة المدنية، واعتمادها التربية

المدنيـة، وتجريـد الـدين مـن سـلطته الـسياسية، وحـصر دوره ووظيفتـه علـى أنـه علاقـة فرديـة/شخـصية بـين الإنـسان، ومـا يعتقد به مـن غيبيـات، في ظل احـترام الـدين كمقـدس اجتمـاعي وعدم الاعتداء عليه، واحترام تطبيقه في الحيز الفردي الخـاص، إضافة إلى تبني مفهوم المواطنة والمساواة في الحقـوق والواجبـات الوطنيـة، والانتمـاء إلى الـوطن ذاتـه بغـض النظـر عـن الـدين أو الحـزب أو اللـون أو أي شـيء آخـر ينتمـي إليـه الفـرد، وهـذا مـا يكوِّن مفهـوم المجتمـع المـدني في المنظومـة الليبراليـة بحيـث تكـون فيــه علاقــات المواطنــة علاقــات «مدنيــة، طوعيــة، تعاقديــة، حقوقية، أفقية، ومساواتية»[1].

وعــبر حواملــها الثلاثــة الــسابقة (الحريــة الاقتــصادية، والديمقراطية، والعَلمانيـة والمجتمـع المـدني)، فإن الليبراليـة تمتلـك إمكانيات تحكم اجتماعي عالية في المجتمع الذي تشتغل فيه، فهـي تُمفـصل الأفـراد فيمـا بينـهم علـى أُسـس منظومـة (الحريـات/ الحقوق)، و تضبط الوعي والحراك الاجتماعي من خلال ضـبطها الوعي والحراك الفردي المستند إلى المنظومة السابقة، وإن مـا يهـم هذا الكتاب مـن الحوامـل الثلاثـة الـسابقة هـو الحامـل الاقتـصادي لليبرالية، القائم علـى مبـدأ الاقتـصاد الحـر، والتقـسيم الاجتمـاعي

(1) د. الـصبيحي، أحمـد، مـستقبل المجتمـع المـدني في الـوطن العربـي، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، الصفحة 110.

للعمل في إطار السوق، والمستند تاريخياً إلى المرجعيات الكبرى في علم الاقتصاد الكلاسيكي ورواده الكبار كآدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجان ساي، وفرديك باستيا وغيرهم.

وقبل الاستمرار في تحليل وتفكيك الليبرالية الاقتصادية، لابُدَّ من الوقوف أيضاً على مفهوم السوق بوصفها المخبر الاقتصادي لسياسات الليبرالية، والحيز الذي تتمركز فيه نتائج اللبرلة، إذ لا يمكن النظر إلى السوق على أنها جغرافية إنتاج وتوزيع، أو مجرد عمليات بيع وشراء، أو أنها مكانٌ للتبادل والتداول، فالسوق محلياً ودولياً، إنما هي «**تجريد لعلاقات الإنتاج الاجتماعي المحلي والدولي، وتعبير مكثف عنها**»، وهذا نابع بالأساس من أنه كي تكون هناك سوق، يجب أن يكون هناك عمل، وإنتاج، وتبادل، وهذا لن يتم إلا بوجود التقسيم الاجتماعي للعمل بين الأفراد ضمن منظومة (الحرية/ الحق) الليبرالية، وبالتالي فإن السوق «**مركب اجتماعي معقد**»، لا يمكن اختزاله وتقزيمه إلى مستوى عمليات البيع والشراء فقط، كما يمكن النظر إلى السوق بالطريقة التي عرفتها بها الموسوعة الإلكترونية الحرة على شبكة الإنترنت، على أنها «**بنية اجتماعية لتبادل الحقوق**»[1] structure for exchange of rights a market is a social،

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Market

فالبعد الاجتماعي حاضر في جوهر السوق كتعبير اقتصادي عن علاقات اجتماعية قائمة بالفعل.

وبالإضافة إلى وصف السوق على أنها بنية إنتاج اجتماعي تاريخي قابعة وراء عمليات التداول، يمكننا تطوير مفهوم آخر للسوق على أنها «**حيز أو فضاء معلومات اجتماعي**»، فالسوق تنتج المعلومات، وتتبادلها في كل لحظة من لحظات عملها، ويلعب نظام الأسعار دوراً محورياً في هذه العملية، فالأسعار تنقل المعلومات الاجتماعية عن الطلب باتجاه المنتجين، وتعكس معلومات عن العرض باتجاه المشترين في الوقت ذاته، كما أن تفكيك بنية السعر في السوق يعطي معلومات دقيقة عن بنية التكاليف والأرباح، وذلك على اعتبار أن (السعر= الكلفة + الربح)، وبتفكيك ما تحتويه الكلفة الكلية من كلف جزئية كالأجور، ومواد الإنتاج الأولية، والضرائب، وغيرها، وبالترافق مع تحليل معدلات الربح، فإنه بالإمكان استنتاج معلومات جوهرية عن البنية الاجتماعية للإنتاج، مجسدة بالعلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية الأساسية، وهم المنتجون، والعمال، والدولة، والنقابات، أي أنه يمكن كشف وتحليل التوازنات الاجتماعية التي تقوم عليها بنية السوق الاقتصادية.

فتحليل الأجور يعطي معلومات عن طبيعة العلاقة بين العامل ورب العمل، وعن درجة الاستغلال التي يسمح بها

المجتمع بين الطرفين معبراً عنه بالقانون كإرادة عامة، وعن القوة الشرائية للعمال، وعن دور النقابات في الحفاظ على الحقوق الأجرية للعمال، كما يقدم معلومة هامة جداً عن العلاقة بين الأرباح/الأجور والتناسب بينهما، كما تعطي معلومات عن طبيعة ونوعية قوة العمل، وإذا أضفنا إلى هذه العلاقة، علاقة المنتجين بالدولة عبر المدخل الضريبي، فإننا نحصل على معلومات جديدة حول فعالية القوانين الضريبية، ومدى التزام المنتجين بدفع الضرائب، وأثر تلك الضرائب على الأرباح، وقدرة الدولة على تحصيل الضريبة كفعل سيادي اقتصادي للدولة، كما أن معرفة معلومات عن مدخلات الإنتاج، يؤشر على نوعية وطبيعة وندرة أو وفرة هذه المدخلات، وعن كيفية تعاطي المنتجين معها، وقدرة المجتمع والسوق على تخصيصها.

كما يمكن الكشف من خلال تحليل الكلفة/الربح عن مستوى الإنتاجية الاجتماعية في الاقتصاد الذي يعكس بدوره معلومات عن مستوى تعليم الأفراد، والتقدم العلمي والتكنولوجي في الحقل الإنتاجي، ومستوى الابتكار والتطوير، فالأسعار المرتفعة للسلعة في المراحل المبكرة من إنتاجها تعكس معلومات عن ندرة في الإنتاج، وكلف إنتاج عالية، ومعدلات ربح مرتفعة، قد تكون ناتجة عن استثمارات مرتفعة في رأس المال البشري والمادي، أما في المراحل المتقدمة من الإنتاج، فإن

انخفاض السعر يعكس وفرة في الإنتاج، وانخفاضاً في الكلفة، مع معلومات مشكوك بها عن بقاء معدلات الربح مرتفعة أو عن انخفاض تلك المعدلات، كما تعطي الأسعار معلومات عن الوضعية الاقتصادية التي تعمل ضمنها المنشآت، هل هي حالة منافسة تامة؟ أم حالة احتكار مطلق؟ أم حالة احتكار القلة؟ أم أنها في حالة المنافسة الاحتكارية.

إن تحليل معلومات السعر بشكل منهجي، ومنظم، ودقيق، سيلقي الضوء على جزءٍ مهمٍّ من علاقات السوق، ومن هنا أعتقد أن تحليل بنية السعر بشكل معمق يمكن أن يكون بمثابة مدخل لتحليل اقتصادي/اجتماعي مركب للكشف عن بنية السوق والقوى المتحكمة به.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه النظرية الاقتصادية، وحتى الآن، منقسمة على ذاتها بشأن تبني أواليات الليبرالية واقتصاد السوق، من عدمها، وبشأن اعتمادها كنموذج اجتماعي واقتصادي، مطلق وحتمي للإنتاج والتوزيع، وفي الوقت الذي مازال فيه المؤيدون والمناهضون لهما يقدمون الحجج النظرية والعملية، الداعمة أو الرافضة، فإن الواقع يشير إلى أن الليبرالية واقتصاد السوق هما «**البنية الداخلية الحقيقية**» للاقتصاد العالمي القائم الآن، و«**المرتكز النظري والفلسفي**» لمشروع العولمة، و«**الركيزة الأساسية**» لأي مشروع إصلاح اقتصادي

محلي أو دولي للكثير من الدول وذلك منذ عقدين من الزمن وحتى الآن.

كما أن النظرية الاقتصادية العامة، حتى هذه اللحظة أيضاً، لم تحسم إمكانية وجود علاقات خطية (سلبية أو إيجابية) حتمية ومباشرة، من عدمها بين الليبرالية/ السوق، وكل من متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية، كالنمو الاقتصادي، والتنمية، والفقر، والعمالة، والتوزيع، والبيئة، وما إلى هنالك من متغيرات اقتصادية كلية أخرى، دون أن ننفي طبعاً أن هناك بعض الاقتصاديين الليبراليين قد حسموا نظرياً هدف النظرية الاقتصادية العامة من منظور ليبرالي وبوضوح شديد، ومنهم مثلاً الاقتصادي كارل بولاني (1976/1891) الذي قال: إن الهدف النهائي للنظرية الاقتصادية هي بيان أنه يمكن لمجموعة من الأفراد، يسعون كمنتجين ومستهلكين، لإيجاد حل للمشاكل النظرية المكلفين بها، أن يحققوا تنسيقاً ذاتياً كما لو كانوا موجهين بفعل يد خفية، والنظام الناتج عن ذلك هو النظام التلقائي، الذي يعرف بأنه الحد الأدنى من تكلفة الإنتاج مقروناً بالمنفعة القصوى من التوزيع[1].

(1) بولاني، كارل، نوعان من النظام، ضمن كتاب النظام التلقائي، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2008، الصفحة 65.

إلا أن الأسئلة المعرفية الكبرى في هذا السياق ما زالت مفتوحة الإجابات، وغير محسومة، كون النتائج النظرية لم تكن موحدة أبداً عند مستويات التطبيق العملي المختلفة، فهل يؤدي تبني المجتمعات لنموذج الليبرالية/اقتصاد السوق إلى توزيع أفضل للثروة الاجتماعية المنتجة، وتخفيض أكثر للفقر، وحماية أكثر للبيئة؟ أم أنه سيؤدي إلى اختلال في توزيع تلك الثروة، وتعميق أكثر للفقر، وحماية أقل للبيئة؟ أي ما هو «**عمق الاستقطاب**» الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرزه هذا النموذج، محلياً بين الطبقات، وعالمياً بين الاقتصادات، وإلى أي مدى يحقق هذا النموذج التوازن بين النمو بوصفه عملية اقتصادية بحتة، والتنمية بوصفها عملية اجتماعية شاملة ومركبة؟ وبلغة النظرية الاقتصادية العامة، هل يحل هذا النموذج مشكلة الندرة والكفاءة، ويوفر إمكانيات إنتاج عالية للمجتمع، وكيف؟ مع أن التجربة التاريخية لقراءة اقتصاد السوق تفضي حكماً إلى مرادف من عدم الاستقرار والاستقطاب في توزيع النمو والثروة، وبالتالي لم تستطع الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، أو الليبرالية كنظام فكري لها سوى أن تعمل على تصحيح الاختلالات الرئيسة في الاقتصاد أو إدارة الأزمة وليس منع حدوثها حتى الآن على الأقل.

إن سيطرة حالة التنازع الفكري التحليلي، على شكل واتجاه العلاقة بين الليبرالية/السوق والبنية الاجتماعية التي تشتغل فيها، يؤشر على أنه لا توجد حتى الآن معايير موحدة،

وثابتة بين المجتمعات يُستطاع من خلالها إطلاق أحكام معرفية معيارية نهائية على نتائج تلك العلاقة، وينتج ذلك الاختلال المعياري عن نسبية القضية الاقتصادية/الاجتماعية بين المجتمعات، فما هو صالح وفعال في المجتمع (آ)، ليس بالضرورة أن يكون كذلك بالنسبة للمجتمع (ب)، ومنبع ذلك هو اختلاف الحاجات، والموارد، وطرق الإشباع، واختلاف السلوك الاجتماعي والفردي، وطرق التفكير والثقافة بين المجتمعات، أي اختلاف «**البنى الاجتماعية**»، ويمكن القول إن حالة التنازع الفكري/المعرفي تلك حول الليبرالية/السوق، قد اتخذت شكل نظريتين أساسيتين، ستتم مناقشتهما للتعرف على نقاط الاختلاف بينهما.

النظرية الأولى تعتقد بضرورة تبني فلسفة الليبرالية/السوق بصيغتها المطلقة دون قيد أو شرط، بحيث تكون قوى السوق قادرة وحدها على تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد والمجتمع، عن طريق قدرتها الخاصة على تحقيق توزيع أمثل للموارد الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والإدارة والتكنولوجيا)، وإن ذلك التوزيع الأمثل لتلك الموارد ينبع بالأساس من الموازنة بين ثلاثة متغيرات اقتصادية أساسية هي: «**الأرباح والتكاليف والمخاطرة**»، وإن إسقاط العناصر الثلاثة تلك على أي قطاع تحدد في النهاية إمكانية

تخصيص موارد اقتصادية معينة له من عدمها، والنسب المثلى لمزج تلك العناصر مع بعضها بعضاً، كما تقرر السوق، بالوقت نفسه، العوائد الاقتصادية لتلك العناصر بالاستناد إلى مبدأ المنافسة الحرة، ونظام الأسعار، وعقلية أن السوق تكافئ من يتحمل مخاطر أكثر ضمن مناخ الحرية الاقتصادية الكاملة الذي تفرضه هذه النظرية، وتدافع عنه بشدة.

وانطلاقاً من نظرية وفلسفة الليبرالية/السوق «**الصرفة**»، أو ما يعرف بالأدبيات الاقتصادية بالليبرالية الجديدة[1]، والتي تمثل السياسة الاقتصادية التي جاءت في صورة انقلاب على الكينزية والتي تميزت بالنظرة الداروينية الاجتماعية في الاقتصاد، إذ ترى هذه الليبرالية أنه لا بديل عن المنافسة المطلقة دون ضوابط لمصلحة الشركات العملاقة على نطاق الكوكب دون حدود أو قيود، وشعاراتها دولة الحد الأدنى للتدخل، وحرية تجارة السلع والخدمات، وحرية تداول رأس المال، وحرية الاستثمار، وإلغاء القطاع العام وسيادة الخصخصة، وتعتقد بأن اللامساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية سوية، هذه الليبرالية التي يدافع أنصارها عنها، تشتغل

(1) جيدنز أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2002، الصفحات 15، 16، 17.

على نفي دور الدولة كفاعل اقتصادي/ اجتماعي أساسي في عملية الإنتاج الاجتماعي، أو اختزال وتقليص ذلك الدور إلى أدنى، وأضيق الحدود الممكنة، وتصنف هذه النظرية الدولة على أنها الحاجز رقم واحد، والعقبة الأساسية أمام حرية الأسواق والمنافسة، لا بل أمام الحرية الفردية بكل أشكالها، وتعتقد بأن سياسات الدولة التدخلية الاقتصادية والاجتماعية، هي تشويه لروح السوق وفرملة لأدواته، وبالتالي فإن الدولة «**تشوه وعي السوق**»، وتهدد حريات المنافسة والإنتاج والتوزيع، التي هي بمثابة المحفزات الأساسية في هذا النموذج، وتعتقد هذه النظرية بأن «محاولة البشر لجعل الدولة جنة على الأرض هي بالتحديد ما جعل منها جحيماً»[1]، كما أن أي تدخل للدولة في السوق سَيُخلُّ بنظام المنافسة الاقتصادية، وسيؤدي إلى اختلالات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالدولة «**مدير سيئ لكنها حارس جيد**».

لا بل إن هناك بعض الأفكار الليبرالية المتطرفة جداً بشأن موضوع الدولة ودورها ووظائفها، ووصلت إلى حد وصف بنية الدولة على أنها بنية إجرامية لا أخلاقية وغير حقوقية، ومنها

(1) هايك فريدرك، الطريق إلى الرق، ترجمة هيثم الزبيدي، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص38.

أفكار الليبرالي الأمريكي المعاصر جداً موراي روثبارد (1995/1926)، عندما يقول في كتابه المعنون بـ«نحو حرية جديدة»[1] بأنه منذ قرون والدولة ترتكب جرائم جماعية وتسميها حروباً، ثم تضفي على المجازر الجماعية التي تنجم عن الحرب صفات النبل والشرف، منذ قرون والدولة تستعبد الناس في كتائبها المسلحة وتسمي ذلك تجنيداً إجبارياً، منذ قرون والدولة تسرق الناس على أسنة الحراب، وتسمي ذلك ضرائب، الواقع أنك إذا أردت أن تعرف كيف ينظر الليبراليون إلى الدولة وأي من أفعالها، ففكر ببساطة بالدولة كعصابة إجرامية، وستأخذ كل المواقف الليبرالية مكانها المنطقي الصحيح بالنسبة لذلك.

وعندما تتحدث نظرية الليبرالية/السوق الصرفة عن دور الدولة فإنها تحدد مباشرة ذلك الدور بما يحقق، ويحمي قوى السوق ذاتها، أي أن مهام الدولة، ووفقاً لهذه الرؤية، تنحصر في تحضير وإنتاج المناخ الملائم لنمو قوى السوق فقط، وبالتالي فإن «**وعي الدولة العام**» من حيث هي كيان اجتماعي مُنشأ لإدارة المجتمع، وحماية مصالحه، يجب أن يطابق «**وعي السوق**

(1) روثبارد، موراي، الدولة، ضمن كتاب التشكيك في السلطة، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2008، الصفحة 77.

الخاص» من حيث هو جهاز اقتصادي يحقق مصالح نخبة محددة، وبهذا المعنى تتحول الدولة من حالة تعاقدية اجتماعية (تتعاقد مع قوى المجتمع كافة) إلى حالة تعاقدية سوقية (تتعاقد مع قوى السوق فقط)، وتؤكد هذه النظرية، وبشكل كلاسيكي على أنه «في اقتصاد السوق تكون المهمة الرئيسة للدولة هي حماية الانسياب الطبيعي لقوى السوق في وجه أعمال التزوير أو العنف من داخل البلاد وخارجها»[1].

وبالتالي فمن خلال نفيها، أو تقزيمها لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولتها الإبقاء على دورها الحمائي لقوى السوق فقط، تسعى نظرية الليبرالية/السوق الصرفة إلى تعميم «**وعي السوق**» على المجتمع، ذلك الوعي المستند في جوهره على فكرتي «**الحرية، الحق**»، الحرية في التملك، والحق في إدارة الملكية والحفاظ عليها من أي خرق كان، وما على الدولة في هذه الحالة إلا أن تحمي، وتصون الحريات والحقوق، وتؤكد هذه النظرية على أن «الدولة الأقوى هي دولة الحد الأدنى»[2]، فكلما قلَّصت الدولة

---

(1) ميزس لود فون، السياسة الاقتصادية، آراء لليوم والغد، ترجمة د. حازم نسيبة، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007، الصفحة 65.

(2) جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2002، الصفحة 147.

دورها في السوق، عملت الأسواق بكفاءة، وفعالية أكبر، والعكس صحيح.

إن ما يدفع نظرية الليبرالية/السوق الصرفة إلى الضغط باتجاه تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، هو مفهوم «**تنازع السلطات**» بحد ذاته، بين الدولة والسوق، فالسوق لها سلطات اقتصادية، واجتماعية، والدولة لها سلطات مماثلة مع إضافة السلطتين السياسية والقانونية لها المرتبطة أصلاً ببنية الدولة، ويحدث النزاع دائماً على حجم السلطات وكيفية محاصصتها بين الدولة والسوق، وبالتالي يحدث النزاع على نوعية وكيفية إدارة العلاقات التعاقدية التي يمكن أن تقام بين «المنطق التسويقي ومنطق السيادة، فالتاريخ حافل بعلاقات تنازعية بين هذين المبدأين تكون في أغلب الأحوال في صالح الأقوى، أي من يستطيع فرض سلطته التحكمية»[1]، وهذا التنازع ينطلق من اعتبارات متناقضة ومختلفة بين كليهما، لاختلاف التوجهات والأهداف النهائية لكل منهما، فالسوق تهدف في النهاية إلى تنمية وزيادة الربح، فتوجهاتها بهذا المعنى اقتصادية بحتة، في حين أن للدولة توجهات اجتماعية، وثقافية، وقانونية، وسياسية، وبيئة لا تأخذها السوق بعين الاعتبار.

---

(1) راشلين، فرانسوا، الخدمات العامة واقتصاد السوق، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، الصفحة 11.

وعلى الرغم من أن آدم سميث ذاته يحدد ثلاث وظائف رئيسة للدولة في نظام حرية طبيعية هي: حماية المجتمع من غزو خارجي، وحماية كل فرد في المجتمع من ظلم الآخرين، والقيام بالمشاريع العامة التي لا يمكن للأفراد القيام بها مع تحقيق أرباح، إلا أن كثيراً من الليبراليين الذين جاؤوا بعد سميث يرون أن الوظيفة الثالثة التي حددها سميث للحكومة تعكس فشلاً في تطبيق مبادئه هو ذاته، إذ يرون أن السوق تستطيع إنتاج أي عمل عام يستحق فعلاً تكلفته، وانطلاقاً من الإيمان بدور السوق، فإن أي عملية إصلاحية للاقتصاد يجب أن ترتكز إلى البنى النظرية للسوق ذاتها، وإلى النظريات المرجعية التي تقود عمل السوق.

أما النظرية الثانية، (**نظرية الليبرالية التدخلية، أو ما يسمى بالليبرالية المنظمة**)، فهي النظرية التي تعارض المنطق الليبرالي الصرف في التحكم بالاقتصاد، وتدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة السوق، وعدم ترك الأسواق تعمل بحرياتها النظرية التي تطرحها فلسفة الليبرالية/السوق الصرفة، وبالتالي لابد من «**كبح أو لجم**» النشاط المفرط لها، وتنظيم ذلك النشاط، فاللبرلة الاقتصادية وعلاقات السوق المحضة ستنتج مزيداً من الأزمات، ومزيداً من الاختلالات البنيوية في المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا ناتج بالأساس عن أن

«أنظمة اقتصاد السوق تملك بطبيعتها ميلاً طبيعياً لتفاوت التطور»[1]، والتحليل العلمي لأزمات السوق سوف يقودنا في النهاية إلى الترابط الوثيق بين أوالية عمل القوانين الموضوعية للرأسمالية كنظام إنتاج اجتماعي، وآثار تلك القوانين، كقانون القيمة الزائدة، وقانون التراكم الرأسمالي، وقانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض، وبالتالي فإن «فصل الدولة عن السوق ليس سوى أسطورة نظرية وفلسفية في نموذج يصعب فيه وضع الدولة جانباً»[2].

تنطلق هذه النظرية في دفاعها عن وجهة نظرها من مقولة أساسية هي أن الأسواق، فيما لو تُركت تعمل وفق أواليانها الاقتصادية البحتة، فإنها لن تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية، وبالتالي سيكون هناك هدر في هذه الموارد على المستوى الكلي، وخسارة اجتماعية لها، فحسابات الأرباح/ التكاليف تقلص النظرة الكلية لأهمية وطبيعة الموارد الاقتصادية، وتحصرها ضمن النظرة الجزئية، والتحليل الجزئي لها. وإن نتائج

(1) د. رادكه ديتلاف، و د. سولتفيدل روديكر، اقتصاد السوق الاجتماعي، واتجاهات تطوره المستقبلية، إعداد وترجمة: د. عدنان سليمان، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى 2005، الصفحة 74.

(2) فاليه، جاك، وسلامة بيير، الفقر والإفقار، العالم الثالث- أمريكا الجنوبية نموذجاً، ترجمة سالم العيسى، دار الأمة للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2006، الصفحة 136.

الاستخدام الجزئي لتلك الموارد لن تنسجم على المدى الطويل مع ما يرغب الاقتصاد في الوصول إليه، وهذا بالتحديد ما يعبر عنه الاقتصادي الأمريكي بول كروجمان بالقول «إن منطق النظام الاقتصادي ككل ليس كالمنطق الخاص بسوق واحدة فقط»[1].

وبالفعل فقد ظهر منطق السوق الواحدة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 من خلال منطق عمل السوق المصرفي، وسلوك الجهاز المصرفي من حيث توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية، فقد ركز هذا الجهاز على التسليفات الاستهلاكية للقروض مثل قروض السكن، والسيارات، دون تركيزه على تسليف أنشطة صناعية وإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى توجيه كتلة مالية كبيرة جداً، وهي مورد اقتصادي، إلى قطاعات محدودة بفعل الحاجة إلى الربح السريع فقط، وبالتالي يمكن اعتبار أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ منتصف عام 2008 والخسائر المالية المرعبة التي كبدتها للدول والأفراد، واستمرار تداعياتها العالمية الاقتصادية والاجتماعية نموذجاً مثالياً على فكرة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ضمن الاقتصاد، وبأن حالة التوازن الاقتصادي في سوق العقارات كانت حالة وهمية.

---

(1) كروجمان، بول، تحليل النظريات الاقتصادية، ترجمة رانيا عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى 2007، ص25.

كما يمكن توظيف مفهوم «منحى إمكانات الإنتاج»(*)، ورغم بساطة التحليل الذي يقدمه' لتوضيح فكرة التخصيص الأمثل للموارد، بشكل أفضل. فلو تركت الأسواق تعمل بحرية مطلقة، دون تدخل من أية جهة ما، فقد تخل الأسواق بمنحى إمكانات الإنتاج الاجتماعي، وذلك من خلال تخصيص جزء كبير من الموارد المالية والمادية والبشرية لإنتاج المنتج (X)، في حين يحتاج المجتمع إلى كل من المنتج (Y)، والمنتج (Z) أيضاً، إلا أن السوق لم تخصص موارد كافية لإنتاج هذين المنتجين الأخيرين، وإن بنسب مختلفة، ويكون دافع الأسواق في ذلك التوجه هو الربح المحقق في عملية الإنتاج تلك، فالقطاعات ذات الربح الأعلى تخصص لها موارد أكبر، وبنتيجة الربح المحقق والمؤكد، يدخل عدد كبير من المنتجين للعمل في القطاع ذاته، وعلى المدى الطويل يتحقق «إشباع القطاع»، وتبدأ الأرباح بأن تميل للتراجع أو الثبات عند مستويات منخفضة، نتيجة لسيادة وانتشار حالة التنافس بين المنتجين الذين تميل أرباحهم للتعادل والتساوي، وعندها يبدأ المنتجون بالبحث عن قطاعات إنتاج بديلة، بمعنى أنهم يبدؤون

(*) يوضح هذا المنحنى الحدود التي يمكن للمجتمع أن يختار فيها بين إنتاج سلعتين (أ) و (ب) باستخدام مدخلات إنتاج محددة، ومستوى تكنولوجي معين، ولكي يبقى المجتمع ضمن حدود إمكانيات إنتاجه عليه التضحية بكمية محددة من إنتاج سلعة ما مقابل إنتاج السلعة الأخرى كون الموارد الاقتصادية في النهاية محدودة.

بعملية تخصيص جديدة للموارد الاقتصادية في حقول إنتاج جديدة، من أجل رفع معدلات الربح، وهذا معناه أنه عندما يجذب قطاع إنتاجي معين عدداً كبيراً من المنتجين، ويخصصون له كمية كبيرة من الموارد خلال فترة زمنية طويلة، فإن قطاعات اقتصادية أخرى يحتاجها المجتمع تكون قد حرمت من هذه الموارد خلال الفترة الزمنية السابقة نفسها(*)، وهنا تتلاقى وفرة الموارد، وعرض المنتجات في القطاع (A) مع ندرتها الشديدة في القطاع (B)، أو القطاع (C) في الفترة الانتقالية لعوامل الإنتاج، قبل تساوي وسطي معدل الربح بفعل المنافسة في القطاع (A)، ويضطر المجتمع لتحمل تكاليف كبيرة للحصول على موارد اقتصادية تلبي احتياجات هذين القطاعين، وبالتالي فإن أهمية دور الدولة التدخلي في هذه الحالة ينبع من ضرورة تحقيق نوع من التوازن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية/الاجتماعية عبر سياساتها الاقتصادية العامة.

(*) يمكن توضيح هذه الفكرة بأنه عندما يكون قطاع إنتاج الكهرباء، مثلاً، ذا أرباح مرتفعة وكبيرة، وعليه طلب كبير، تتوجه إليه كمية كبيرة من رؤوس الأموال، واليد العاملة، والموارد المادية الأخرى، من أرض، ومعدات، ومنشآت، خلال فترة زمنية تصل لعشرين عاماً مثلاً، فإنه خلال هذه العشرين عاماً قد يكون المجتمع بحاجة لأن يخصص جزء من تلك الموارد لقطاع الصحة أو التعليم، أو البناء مثلاً، إلا أنه لا يجد ما يكفي من تلك الموارد لأنها مخصصة لقطاع الكهرباء، ونتيجة لندرة الموارد، قد يدفع المجتمع كلفة أكبر للحصول على موارد بديلة لتغطية حاجاته.

لقد مر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم على فكرة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في تحليله للتجارة، دون أن يسميها بصورة واضحة، إذ يقول سميث[1]: إن اكتساب المزيد من الأراضي، أو المزيد من الفروع الجديدة للتجارة، قد يزيد أرباح رأس المال، ومعها فائدة النقود، حتى في بلد يتقدم مسرعاً في امتلاك الثروات، ولما كان رأس مال البلد غير كاف لتنام كلي للأعمال التي يتيحها اكتساب كهذا لمختلف الناس الذين يقسم عليهم، فهو لا يستثمر إلا في تلك الفروع التي تتيح أعظم الأرباح، وسيسحب جزءاً من رأس المال مما كان يستثمر في تجارات أخرى بالضرورة، ويحول إلى التجارات الأكثر ربحية، ولذلك يتناقص التنافس في كل من التجارات القديمة عما كان عليه سابقاً، وينقص عرض العديد من أنواع البضائع في السوق، فيرتفع سعرها بالضرورة، ويعود بربح أكبر على الذين يتاجرون فيها.

وتعتقد هذه النظرية بأن ثقافة السوق البحتة سوف تقود المجتمع إلى أزمات اجتماعية متعددة، فالأسواق وحدها، ليست هي «**البديل الأمثل**»، أو «**البديل التام**»، القادر على إنتاج وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وفق منطقها الخاص بها، كما تنتقد هذه النظرية مؤيدي السوق الذين يعتقدون

(1) سميث، آدم، ثروة الأمم، الجزء الأول، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة الأولى 2007، الصفحة 137.

بوجود «نموذج مثالي لسوق تنافسية كاملة الأوصاف، تميل نحو التوازن التام»[1].

وهذا ناتج بالأساس عن أن الأسواق تنتهج المنهج الاقتصادي البحت، ولا تقيم وزناً للبعد الاجتماعي، ودائماً ما يطغى الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي في منطق السوق، وهذا ما تطلق عليه هذه النظرية اسم «**فشل الأسواق**»، أو «**إخفاقات السوق**»، ويتركز جوهر إخفاقات السوق وفق هذه النظرية في عدم قدرة الأسواق على تحقيق العدالة الاجتماعية كأحد الأسس التي تضمن تماسك واستقرار المجتمع، كما يرتبط مفهوم فشل السوق أو إخفاقاتها بمعيارين أساسيين هما: الكفاءة، والتوازن، وهما معياران مرتبطان بالتكاليف والنتائج، فالأسواق تفشل عندما تستخدم موارد اقتصادية محددة، بكلف اقتصادية معينة، وتحقق نتائج اقتصادية واجتماعية ضعيفة جداً، وهذا يعني أن توازن الأسواق في هذه الحالة جاء على حساب هدر في موارد المجتمع، أو سوء في تخصيصها، أو عدم كفاءة في استخدامها، فإخفاقات السوق مرتبطة إذاً، بالعلاقة النسبية بين المدخلات/المخرجات ومستوى التوازن المحقق بينهما.

---

(1) جونير تشارلز، الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة: د. علي حسين حجاج، مراجعة: د. غسان أومت، دار البشير، عمان، الطبعة الثانية، 1996، الصفحة 18.

وإذا كانت هذه النظرية ترى أنه لا خيار أمام المجتمع من أن تبقى السوق متحكمة بعملية الإنتاج الاجتماعي بشكل كامل، أو شبه كامل، وأن مجرى التطور يلغي دور الدولة الإنتاجي، أو يبقيه في حدوده الدنيا لبعض النشاطات الاقتصادية الحيوية، فإنها من الجانب الآخر، تدافع وبشدة عن ضرورة تدخلها في عملية توزيع الثروة الاجتماعية المنتجة، للتقليل قدر المستطاع من الآثار السلبية لعملية توزيع الثروة فيما لو تركت بأيدي قوى السوق وحدها، ولتحقيق ذلك فإن الدولة تتدخل في الأسواق عبر سياساتها المالية والنقدية والاجتماعية، وكلما كانت هذه السياسات أكثر كفاءة، أصبحت نتائج التوزيع أكثر عدالة.

وانطلاقاً من نقدها لدور السوق البحت في إدارة الاقتصاد، تدعو نظرية الليبرالية التدخلية، أو ما يسمى بالليبرالية المنظمة، إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي العام، والهدف من ذلك، هو أن ما يعتقده الأفراد بأنه مفيد ونافع على مستوى الاقتصاد الجزئي، قد لا يكون بالضرورة نافعاً على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد تتناقض نتائج الأعمال الفردية مع ما يرغب المجتمع في الحصول عليه، فالتحليل النظري يؤكد أن «نظام السوق يتسم بقصور واضح يتأتى من أن كل واحد من الناشطين داخل هذا النظام يتصرف بناء على منطقه الخاص به، وأن المجموع الكلي لهذه التصرفات لا يؤدي إلى وضع

اجتماعي كلي يتصف بالرشاد والعقلانية»[1]، وهذا معناه أن السوق تفرز باستمرار تناقضاً في العقلانية الاقتصادية بين الجزئي والكلي، ولحل هذا التناقض فإن الدولة يجب أن تتدخل، فعلم الاقتصاد انطلاقاً من نظريات السوق المعروفة حسب الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو «لم يوفق عقلانياً أو تحليلياً بين تفضيلات الفرد والجماعة، كما أنه أخفق في إنشاء التطابق بين التكافؤ الاجتماعي، والتكافؤ الفردي»[2].

ويمكن تعزيز فكرة لا عقلانية السوق والتناقض بين الكلي والجزئي بالاستفادة من الأزمة المالية العالمية (2008/2010) وتحليل سلوك أطراف الأزمة، حيث اعتبر كل طرف أن سلوكه رشيد وعقلاني، إلا أن ذلك السلوك، ونتائجه على مستوى الاقتصاد الكلي كان لا عقلانياً بدليل حدوث الأزمةً، أي أن مجموع سلوك عقلانيين جزئيين لم يساوي سلوك عقلاني كلي، وذلك وفق الآتي:

1- **بنوك الاستثمار**: اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما

(1) هورست، أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة: د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2007، ص225.

(2) بيرو، فرانسوا، الاقتصاد والمجتمع، الإكراه، التبادل، والهبة، ترجمة د.كمال غالي، مراجعة أديب اللجمي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى 1982، الصفحة 86.

سوقت قروضها بضمانات العقارات بمعدلات فائدة متغيرة، وشروط قانونية تحميها ضمن عقد البيع وكذلك عندما ورقت أو سندت تلك الديون دولياً، وتنبع عقلانيتها في هذا السلوك من توظيفها لأموالها لتحقيق أرباح معينة.

2- **المستثمرون الدوليون**: سواء أكانوا أفراداً أم صناديق استثمارية، اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء سندات الرهن العقاري لتنويع محافظهم الاستثمارية، كون تلك السندات مضمونة، ومدعومة بأصول عقارية ذات قيمة سوقية كبيرة، وأيضاً عندما رهنوا تلك السندات للاستدانة بضماناتها أيضاً.

3- **شركات التأمين**: اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما وافقت على التأمين على سندات الرهن العقاري بأقساط شهرية يدفعها حامل السند لشركة التأمين لقاء التزامها بتعويضه عن تلك القيمة في حال أفلس المصرف أو أصحاب العقار كونها سندات مضمونة.

4- **المستهلكون الأفراد**: اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء المنازل ضمن تسهيلات ائتمانية كبيرة تسمح لهم بذلك، وكونهم يحققون منفعة شخصية مباشرة من شراء المنزل.

5- **البنك المركزي الأمريكي**: اعتقد أن سلوكه عقلاني عندما بدأ برفع معدلات الفائدة على الإقراض لضبط السيولة

والإفراط في عمليات الإقراض المصرفي، ولضبط النشاط الاقتصادي ذاته.

وقد أتى واحد من أشد الانتقادات للسوق من الناحية النظرية الفكرية البحتة على يد الأنثروبولوجي الفرنسي موريس غودولييه[1] الذي يقول ما نصه: يستند نموذج النظرية النيوكلاسيكية للشروط المثلى لعمل اقتصاد السوق الذي يؤمن بقاء النظام في حالة توازن، إلى فرضية مفادها وجود الأفراد ككائنات تجريدية تمتلك سلماً ذاتياً يحدد تفضيلها من السلع والخدمات، وقد يكون هذا السلم «متعدياً» أي أن حاجة معينة تلبيها أكثر من سلعة واحدة، وقد لا يكون كذلك. كما يفترض النموذج أن لهؤلاء الأفراد سيكولوجيا بسيطة، وإن كانت طبيعية تتمثل في النزوع لتعظيم درجة إشباعهم، وثمة افتراض آخر هو أن هؤلاء الأفراد، بوصفهم تجسيدات لا حصر لها لصنم نظري أبدي هو «الإنسان الاقتصادي» يعيشون في عالم لا يتيح لهم غير التنافس فيما بينهم، ولا يبقى للنموذج غير إيضاح الكيفية التي يبادل بها هؤلاء الأفراد عملهم ومنتجاتهم بما يؤدي إلى تعظيم درجة إشباعهم. لكن هذا يتطلب، أخيراً، افتراضاً خرافياً آخر

(1) غودولييه، موريس، العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد، ترجمة: عصام الخفاجي، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى عام 1995، الصفحات 14و15.

مفاده أن الأفراد يجابهون بعضهم بعضاً متمتعين بموارد ومعلومات متساوية يتضح من هذا التلخيص أن الانطلاق من الفرد، ينطوي على الدوام على بداية زائفة، وتصوير زائف، ويتحدد موقع هؤلاء الأفراد (بطريقة ماكرة) في عالم تجريدي ظاهرياً، لكنه يمتلك خصائص وشكل الاقتصاد الرأسمالي.

من جهة أخرى، تدافع نظرية الليبرالية التدخلية، عن فكرة «**ضبط الأسواق**»، فالأسواق يجب أن تكون مضبوطة، وتعمل ضمن شروط قانونية واقتصادية واجتماعية محددة المعالم وواضحة، وإلا ستصل الأسواق إلى حالة من الفوضى والانفلات، كما أن طريقة «ضبط السوق والتعامل معها هي مسألة سياسية واجتماعية على أساسها تتحدد طبيعة النظام المجتمعي القائم»[1]، ولا تعني فكرة ضبط السوق كبح نشاطه، أو عرقلة ذلك النشاط، بقدر ما تعني تنظيمه وقوننته، والرقابة على أدائه الاقتصادي، «فالأسواق لن تكون وسيلة فعالة لتوزيع المنافع الاقتصادية إلا إذا ضُبطت الشروط التي تعمل هذه الأسواق في ظلها»[2].

(1) غليون، برهان، الاختيار الديمقراطي في سورية، إعداد وحوار لؤي حسين، بترا للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2003، الصفحة 44.

(2) هيرست بول، وطومبسون جراهام، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت، الطبعة الأولى 2001، الصفحة 285.

وأعتقد أن الهدف من تدخل الدولة بوصفها مركباً سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً لا تخضع بنيتها للمنطق التجاري، بل يهدف في النهاية إلى تحقيق هدف مباشر وأساسي هو «**تقليص الاستقطاب الاجتماعي**» بين الطبقات الاجتماعية، وتخفيف حدة التصادم بين قيم السوق والقيم الاجتماعية الأخرى، لأن السوق تعمل ضمن حيز اجتماعي متكامل غير معزول عن الاقتصاد، لكن في أحيان كثيرة قد لا تتوافق القيم والمعايير الاجتماعية العامة (قيم حقوق الإنسان، قيم الحفاظ على البيئة، قيم الخير العام، قيم حماية المجتمع والمستهلك...)، مع قيم السوق الخاصة (الربح، تخفيض التكاليف)، «فالأسواق عامل جيد في إيجاد الثروة لكنها ليست مخصصة للاهتمام بالاحتياجات المادية الأخرى، كما أن الجري اللاهث وراء الأرباح يمكن أن يؤدي إلى صدام مع القيم الاجتماعية الأخرى»[1]، وبناء على تحليل بنية السوق فإن أي عملية إصلاحية للاقتصاد من وجهة نظر هذه النظرية لابد وأن تتم بحضور الدولة القوي، لا أن تترك لقوى السوق لوحدها، بسبب المنطق الإصلاحي المتحيز للسوق.

وبالإضافة إلى محاولة توجيه الموارد الاقتصادية واستخدامها بكفاءة أكبر، وبالإضافة إلى الدور البنيوي للدولة في

(1) سوروس جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب: الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى 2003، الصفحة 29.

الأسواق، فإن هناك العديد من المبررات الجزئية بالمعنى التاريخي المجرد التي تدعو الدولة للتدخل في أوالية عمل السوق، ويمكن إيجاز هذه المبررات بما يلي:

1. **توزيع الدخل والرفاه الاجتماعي**: تأتي ضرورة تدخل الدولة لتحقيق أفضل توزيع للدخل، ولتحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، من أن السوق لا تملك أوالية تلقائية لتوزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد، فتوزيع الدخل القومي في اقتصاد يقوم على قوى السوق يتحدد من خلال القوة التي تتمتع بها الأطراف المعنية في الأسواق، ومن الواضح أن الحصة الكبرى من القوة في السوق هي من نصيب رأس المال، وليس العمل، وبالتالي لا بد من حماية العمل وصيانته، وهنا لا بُدَّ من تحقيق التوازن الكلاسيكي بين الأجور والأرباح في الاقتصاد، بحيث لا تنمو الأرباح على حساب الأجور فتؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي، ولا تطغى الأجور على الأرباح بحيث تمنع تراكم رأس المال وتجديد الإنتاج الاجتماعي.

2. **الإطار القانوني والتنظيمي**: يلعب تدخل الدولة القانوني والتشريعي دوراً مهماً في ضبط الأسواق والتقليل من إفرازاتها السلبية، كما أن وجود جهاز تشريعي كفء وفعال لتطبيق القوانين له دور أساسي من أدوار الدولة في

إدارة السوق، ومسؤولية لا بد من أن تتحملها، وهذا ما يستلزم أن تطال التشريعات الاقتصادية عمليات الإنتاج والاستهلاك لحماية أطراف العملية الإنتاجية كقوانين مكافحة الاحتكار، ومكافحة الإغراق، وحماية المستهلك، وحماية البيئة، وتشريعات العمل والأجور، وغيرها من القوانين الأخرى، التي تشكل الذراع القانوني للدولة في إدارة الاقتصاد وتنظيمه، الأمر الذي يمنع السوق من انتهاكاتها الحقوقية والقانونية.

3. **السياسات المالية والنقدية:** تلعب هذه السياسات دوراً محورياً وجوهرياً في إدارة وتنظيم السوق، وهي إحدى الأدوات الاقتصادية غير المباشرة بيد الدولة للتحكم بالسوق، وللتحكم بإدارة الموارد الاقتصادية، فسياسات الإنفاق والضرائب ومعدلات الفائدة، وسعر الخصم، والسوق المفتوحة، تدير الطلب الكلي الذي يعود، ويؤثر على العرض الكلي مرة أخرى لتحقيق التوازن المرغوب، ووفقاً لهذه السياسات، فإن الدولة تتحكم بمعدلات البطالة، ومستويات الإنتاج، والاستهلاك، وهذه السياسات هي سياسات كلاسيكية معروفة بآثارها لدى الجميع.

4. **التلوث والتكاليف الخارجية:** للسوق نتائج بيئية سلبية، وهذا أمر شبه حتمي بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تستثمر بها الأسواق، كالصناعات النفطية، والكيميائية، وعادة ما تتهرب الأسواق من تحمل كلف التلوث الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه التكاليف لا تدخل في حساباتها الاقتصادية، مثل تهرب المنشآت من معالجة المياه الملوثة الناتجة عن عملياتها الإنتاجية، وهنا يتحقق ما يسمى بالتكاليف الخارجية، ويكون دور الدولة هنا بالتدخل عبر إلزام الأسواق بتحمل كلف التلوث الناتجة عنها لحماية المجتمع من الآثار الضارة لها، وذلك باستخدام سياسات «**الاقتصاد البيئي**» المناسبة لمثل هذه الحالات، ويقصد بالتكلفة الخارجية هي تلك التكاليف التي لا يتحمل نتائجها مسببها لكن المجتمع ككل يعاني من تأثيرها الضار.

5. **التعليم والمنافع الاجتماعية:** غالباً ما لا تتجه الأسواق إلى التعليم من أجل التعليم بحد ذاته، حيث يسيطر على الأسواق نوع من «**البراغماتية التعليمية**»، بمعنى أن الأسواق تستثمر في حقل التعليم لإنتاج اختصاصات ضيقة ومحددة جداً تخدم الأسواق بالدرجة الأولى فقط، في حين يحتاج المجتمع إلى نمط آخر من التعليم ذي

منافع أكثر عمومية وشمولية من نمط تعليم السوق، بحيث يحقق هذا النمط منافع جانبية كبيرة عندما يعاد توظيفه في المجتمع مرة أخرى، وهذا ما يسمى المنافع الخارجية للتعليم، ولتحقيق هذا الشيء لا بد أن تتدخل الدولة لإنتاج تلك الأنماط القائمة على التعليم بوصفه هدفاً بحد ذاته، كما أن هناك العديد من الأبحاث العلمية والدراسات التي ترفض السوق تخصيص موارد مالية لها لارتفاع تكاليفها، وقلة ربحيتها، إلا أن المجتمع يحتاج إليها بشكل مؤكد، وهنا لا بد للدَّولة من التدخل مرة أخرى لإنتاج مثل هذه الأبحاث ذات العائد الاجتماعي.

6. **الدفاع الوطني وتأمين السلع العامة:** ليست مسؤولية السوق الدفاع عن البلاد، أو تأمين سلع ومرافق عامة رخيصة الثمن، ويستفيد منها الأفراد كافة، (شوارع، حدائق، مكتبات، مدارس، مشافٍ... إلخ)، فالدفاع الوطني مرتبط بفكرة «**سيادة الدولة**»، ومسؤوليتها في الدفاع عن أراضيها، وحماية المواطنين وممتلكاتهم من أي عدوان خارجي، أو فوضى داخلية تهدد أمن واستقرار البلاد، والدولة قادرة على تحمل كلفة هذا الدفاع الاقتصادية، وتستطيع أن تسترد جزءاً من كلفتها الدفاعية عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على

المواطنين لقاء دورها، ذلك أن الطلب على الدفاع العام والسلع العامة يشمل جميع المواطنين دون استثناء بحيث لا يستطيع شخص ما أن يرفض فكرة أن تدافع الدولة عن وجوده، وتحميه.

وأخيراً فإنني أعتقد أن «**شكل، واتجاه، ونتائج**» العلاقة بين الليبرالية/ السوق وبين المجتمع الذي تشتغل فيه، يرتبط بالعديد من المتغيرات المركبة والمتداخلة فيما بينها، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1- **البنية والتركيبة السياسية للدولة:** كلما كانت النظم السياسية أكثر ديمقراطية، وأكثر حريات سياسية، وحريات مدنية، وأكثر تداولاً للسلطة، وأقل تحالفاً مع رأس المال، وأقل فساداً، أمكن تفعيل وتطوير الجوانب الإيجابية في نموذج الليبرالية/ السوق، كلما كانت النتائج السلبية لذلك النموذج في حدوده الدنيا، وعلى الرغم من أن التحليل النهائي لبنية الدولة يشير إلى أنها تمثل حالة «**انحياز طبقي**»، وبأنها «استجابة لحاجات بعض القوى الاجتماعية على حساب قوى اجتماعية أخرى»[1]، إلا أن

(1) تايلور بيتر، فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الأول، الاقتصاد العالمي. الدولة القومية. المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان و

عمق وتطور الأدوات السياسية التي ينتجها ويجددها المجتمع، تلعب دوراً حاسماً في تقليص أو توسيع الفجوة بين تلك الفئات، وبالتالي فإن مستوى تطور الوعي السياسي في الدولة له أثر حاسم في صياغة علاقة الليبرالية/السوق مع القوى الاجتماعية الأخرى.

2- **البنية الحقوقية والتشريعية في الدولة:** كلما كانت التشريعات القانونية الناظمة للاقتصاد والمجتمع، كتشريعات العمل، والمنافسة، ومنع الاحتكار، والأجور، والعقود، والتقاعد، والتأمين بأشكاله كافة، وما إلى هناك من تشريعات أخرى، تصون وتحفظ حقوق الأطراف الاجتماعية المنخرطة في العملية الإنتاجية كلما كان نموذج الليبرالية/ السوق، أكثر انضباطاً وأكثر حفاظاً على أشكال الحقوق كافة (المادية، العينية، المعنوية، النفسية... إلخ)، وما يساعد على تحقيق ذلك هو «**نزاهة واستقلالية، وحيادية، وكفاءة**» الجهاز القضائي، بالإضافة إلى تمتع الدولة بمحاكم قضائية اقتصادية متخصصة كمحاكم العمل، يترافق ذلك مع عمق وعي المجتمع بحقوقه القانونية واستيعابه لها، وتطور أدواته في

إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2002، الصفحة 262.

الدفاع عنها وصيانتها، والتطور التشريعي والقانوني بشكل مستمر.

3- **بنية وسياسات توزيع الدخل الوطني**: حيث يمكن لسياسات توزيع اقتصادي فعال، كالسياسات الضريبية، وسياسة الإنفاق العام على بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الأمان الاجتماعي، أن تلعب دوراً مركزياً في تقليص التناقضات التي قد يفرزها نموذج الليبرالية/السوق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وفي تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية بين تلك الفئات، وتساعد هذه السياسات من ناحية أخرى، على تقليص التهميش الاجتماعي.

4- **الفلسفة التنموية والنهج الاقتصادي للدولة**: هل ترغب الدولة أن تكون «**دولة الحد الأدنى**» في السوق؟ وأن تطلق العنان لقوى السوق دون رقابة كافية؟ أو أنها ترغب أن تكون دولة «**تدخليّة قوية**»، فيه؟ وهل تعتنق الدولة نظرية أن السوق القوي يحتاج إلى دولة قوية؟ وهل تنتهج الدولة منهج الرفاه الاجتماعي بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز الاستقرار والتوازن الاجتماعي؟ أم أنها دولة ذات فكر اقتصادي بحت تسعى لتحقيق التوازنات الاقتصادية/المالية فقط؟ الأمر كله في النهاية يرتبط بالرؤية التنموية للدولة.

5- **بنية الاقتصاد الدولي والاندماج فيه:** عندما يصبح نموذج الليبرالية/السوق، نموذجاً عالمياً لإدارة الاقتصاد والمجتمع، وتصبح سياساته الانفتاحية والتحررية نهجاً دولياً، وعندما تندمج الاقتصادات الدولية بشدة مع بعضها البعض، يصبح عندها من الصعب تجاوز ذلك النموذج، وتجاوز الآثار التي ينقلها عبر سياسات التحرير والانفتاح التجاري والمالي، وتصبح الدولة مرغمة على تبني سياسات اللبرلة والتحرير كي لا تبقى معزولة، ومهمشة عن الاقتصاد الدولي، وكي تتوافق مع النموذج الدولي السائد، وقد تفتقد الدول في مرات كثيرة إلى أدوات فعالة وكافية للتحكم بنتائج ذلك النموذج، فعندما يترابط، ويندمج السوق عالمياً يصبح من السهل انتقال وتحرك الأزمات من اقتصاد إلى آخر بسهولة وسرعة أكبر. (أزمة الرهن العقاري في السوق الأمريكية التي تطورت إلى أزمة مالية عالمية عام 2010/2008 أنموذجاً).

اقتصاد العرض والمنهج النقدي

لابد من الوقوف قليلاً عند النشأة التاريخية، والتطور الزمني لأفكار سياسات اقتصاد العرض، وأفكار المنهج النقدي، الموجودة والمحتواة في صلب الفكر الليبرالي الحر، وفي مضمون نظرية الليبرالية/السوق الصرفة، التي سبق التعرض لها في الصفحات السابقة، حيث ينتمي «**اقتصاد العرض**»، في التحليل النهائي له، إلى حركة فكرية واسعة النطاق تستمد أسسها النظرية من الليبرالية الصرفة المحافظة، التي تقدس السوق وسياساتها[1]،

(1) يرى بعض الكتاب أن النظرية الليبرالية العامة هي حصيلة تلاقح أربع نظريات فرعية هي: النظرية النقدية، ونظرية التوقعات العقلانية والسلوك العقلاني للسوق، ونظرية اقتصاد العرض، ونظرية الاختيار العام التي تساوي السياسيين بقوى السوق حيث يكسبون أصوات ناخبيهم بتقديم بضائع سياسية لهم (للتوسع أكثر حول هذه النقاط يمكن مراجعة: بيت، ريتشارد، الثالوث غير المقدس، الصندوق النقدي الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، ترجمة: شوكت يوسف، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى 2007، الصفحة 21).

وتعتبر جناحاً متطرفاً من أجنحة الليبرالية، بالوقت الذي ينتمي اتباع المنهج النقدي إلى تلك المدرسة التي تعتقد، وبشدة، أن العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للتغيرات القصيرة المدى في الناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات الطويلة المدى في الأسعار، وهي تخالف بذلك النظرية الكينزية التي ترى أن هناك قوى كثيرة غير النقود تحدد مستويات الناتج والأسعار، وبالتالي فإن المضمون النظري لتلك المدارس الفكرية المختلفة ينحصر في جوهره على «**إعادة التأكيد على فضائل السوق، والتنافس، ومناهضة دور الدولة، وجميع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى**».

وبالتالي فإن الاشتغال على هذه السياسات سيكون من الناحية التحليلية لمضامينها، وأواليات عملها، ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية، أي لفهم منطق هذه السياسات نظرياً، ولا بد من القول، وقبل الدخول في تحليل مضمون سياسات اقتصاد العرض، أن تلك السياسات قد استندت، واتكأت على الكلاسيكيات الليبرالية الكبرى في علم الاقتصاد، على مدى قرون عدة، فقد استقت مشاربها النظرية الفكرية من مؤلفات كل من (آدم سميث، جان ساي، فريدرك باستيا، ميلتون فريدمان، فردريك هاييك، لود فون ميزس)، وكانت بالتالي حصيلة منتقاة لأهم ما جاء في تلك النظريات حول أفكار الحرية الاقتصادية، وتقسيم العمل، وتحرير التجارة، وإلغاء الحماية، ودور الدولة.

وتهدف سياسات اقتصاد العرض بشكل عام إلى «زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي، وتتطلب لتحقيقها إجراءات تهدف إلى رفع الإنتاج، وتحسين استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية، وتخفيف التشوهات التي تسببها كل من عدم مرونة الأسعار وسياسات الاحتكار والدعم والضرائب والقيود على التجارة، والقيود على حركة رأس المال، وذلك كله بهدف إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة معدلات النمو، لكن أثر تلك السياسات على الإنتاج والتصدير لا يظهر إلا على المدى الطويل بسبب بطء حركة وانتقال العمالة ورأس المال بين القطاعات الاقتصادية، أو عدم مرونة ذلك الانتقال أحياناً أخرى، وخاصة أنه قد يكون هناك مجموعة من عناصر الإنتاج معطلة أو غير مستخدمة بصورة مثلى»[1].

وفي المقابل، يقوم المنهج النقدي على مجموعة ثابتة من المسلمات أهمها أن نمو النقود هو الذي يحدد نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، أي العرض، وهو الذي يحدد الأسعار على المدى الطويل، ويعتمد المنهج النقدي في صياغة توجه ذلك على سرعة تداول النقود التي يعتقد بأنها مستقرة،

(1) د. العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الطبعة الأولى 2004، العدد 31، ص9.

كما يجادل أنصار ذلك المنهج بأن الأجور والأسعار مرنة نسبياً، وبأن القطاع الخاص مستقر، وأن الحكومات هي التي تميل إلى التسبب في عدم الاستقرار، وقد قام جزء مهم من صرح المنهج النقدي على القاعدة النقدية التي تنص على أن: السياسة النقدية المثالية تضبط نمو العرض النقدي عند معدل ثابت في جميع الأحوال الاقتصادية، ويبني النقديون هذه القاعدة على أساس أن معدل نمو ثابت للنقد سيقضي على المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد، ولو استبدل النقديون البنك المركزي ببرنامج حاسوب يعطي بشكل دائم معدل نمو ثابت في العرض النقدي، ومع استمرار سرعة التداول النقدي التي يمكن التنبؤ بها، فإن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدلات ثابتة وسيحقق الاقتصاد استقراراً في الأسعار.

يدل تاريخ الفكر الاقتصادي، منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، أن أحد أهم محاور النزاع، والخلاف، والجدال، الأساسية بين النظريات الاقتصادية الكبرى كان، وما يزال، هو مشكلة «**التوازن الاقتصادي**» بين متغيرات الاقتصاد الكلي من العرض الكلي، والطلب الكلي، والعمالة، والاستثمار، والادخار، والإنتاج، والأجور، وذلك من أجل تجنب حالات الانكماش والكساد الاقتصادي، والمحافظة على النشاط الاقتصادي في ذروته، أي لإبعاد الاقتصاد عن الأزمات التي تعصف به، وقد ناقضت،

وطَوَّرت، وهدمت النظريات الكبرى معطيات النظريات التي سبقتها انطلاقاً من تصورات خاصة بها لتحديد حالة التوازن الاقتصادي العام.

فالمدرسة الكينزية اقترحت مفهوم «**توازن العمالة الناقصة**»، والقائمة على مبدأ أن «الاقتصاد قد لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن مع وجود بطالة»[1]، حيث هناك ما سمته الكينزية معدل البطالة الطبيعي الموجود في أي من الاقتصادات، وأخذ كينز على الليبرالية التقليدية افتقارها إلى الرؤية الكلية للواقع الاقتصادي، فهي بسبب فردانيتها فإنها تنظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة من الأفراد ينبغي أن تعطى لهم حرية مطلقة في الفعل، والنتيجة أن المجتمع سينتظم تلقائياً بناء على تلك العلاقات الناظمة بين أفراد أحرار في سلوكهم.

وإثر ظهور الكينزية وتطبيقاتها، عاش النظام الرأسمالي العالمي منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف وأواخر السبعينيات عصراً اقتصادياً هو العصر الكينزي، والذي بُني على أساس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،

(1) جالبريث جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة: د. أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى عام 2000، الصفحة 246.

لتحفيز الطلب الكلي، وتقليص البطالة، وزيادة الإنتاج، من خلال تشجيع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، انطلاقاً من أن السوق غير قادرة وحدها على إنجاز وتحقيق مثل ذلك التوازن بين المتغيرات السابقة، فهي تفتقد إلى «**آلية عفوية للتوازن**»، ولكن كان من أهم ما أُخذ على الكينزية، أنها نظرية لتصحيح اختلالات الطلب، وليست نظرية لمعالجة اختلالات العرض، فالكينزية وباعتراف كينز ذاته، هي «**نظرية المدى القصير**».

لم يقف التاريخ طويلاً في صف الكينزية، وسياساتها التدخلية، فحدث انقلاب على النظرية الكينزية، وذلك على يد اليمين الجديد في أهم اقتصادات المركز الرأسمالي، بريطانيا، وأمريكا، وألمانيا الذي تتوج بانتخاب مارغريت تاتشر أولاً عام 1979، ثم رونالد ريغان في عام 1980، وهلموت كول في عام 1982، فقد تبنَّى هؤلاء، فلسفة وسياسات السوق الحرة وكانوا يعادون مفهوم الدولة المتدخلة في شؤون مواطنيها، ورفضوا بالمطلق مذهب كينز، وتبنوا آراء اقتصاديين من أمثال ميلتون فريدمان، وفريدريك هايك، حيث لم يجادل هذان الاقتصاديان بأن الأسواق يمكن أن تفشل، وإنما آمنا بأن السوق الحرة قادرة بشكل أفضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات، وأن محاولات الحكومة لمحاربة إخفاقات السوق تؤذي أكثر مما

تفيد، وكثيراً ما كانت أهدافُ هذين الزعيمين وأولوياتهما مختلفة، «فقد تبنت تاتشر نظرية التحكم في عرض النقود، أو النظرية النقدية (Monetarism)، بينما كانت إدارة ريغان وكول واقعة تحت هيمنة «**اقتصاديي العرض**» الذين كانوا يتبنون تخفيض الضرائب لإعطاء أكبر حافز للإنتاج»[1]، وكان من الواضح تماماً أن إستراتيجية ريغان ترتكز على مهاجمة مشكلات العرض بواسطة السياسة المالية.

وكان يقف على رأس مدرسة اقتصاد العرض كل من الاقتصاديين الأمريكيين آرثر لافر، ودافيد ستوكمان، وكانت أقوى تغطية سياسية علنية لاقتصاديي العرض قد قدمها الرئيس الأمريكي فورد في خطبة ألقاها في شيكاغو عام 1975 قال فيها حرفياً «سوف أرفع الأغلال عن رجال الأعمال الأمريكيين، وأخرج الحكومة الأمريكية بقدر الإمكان من أعمالكم، ومن حياتكم، ومن مصالحكم الاقتصادية، ومن طريقكم»[2]، بالإضافة إلى تصريح كول الذي قال فيه «كلما

(1) هيرتس نورينا، السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة: صدقي حطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2007، الصفحات 27 و28.

(2) غرينسبان، آلان، عصر الاضطراب، مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، مراجعة سامر أبو هواش، دار الشروق، القاهرة، ودار الكلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2008، الصفحة 91.

كانت مساحة انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي أكبر، كانت كفاءة النظام الاقتصادي أعظم، وبهذا المعنى، فإننا لا نريد للدولة نشاطاً اقتصادياً أكبر، بل أقل»[1]، وكان الهدف النهائي من السياسات النقدية، وسياسات اقتصاد العرض، هو تحقيق التوازن الاقتصادي، لكن دون تدخل الدولة، فالسوق كفيلة بذلك، والسياسات التدخلية تُفقد السوق عفويته، وبعد ذلك تبلورت بشكل نهائي بنى التغيير الاقتصادي الأساسية التي تستند إليها السياسات الاقتصادية التطبيقية.

وبذلك حدث رفض لجميع أركان الإجماع الكينزي لفترة ما بعد الحرب، فقد نادى النقديون واقتصاديو العرض بضرورة تخفيض التضخم، وخفض النفقات العامة التي اعتبروها سبباً رئيسياً للخمول الاقتصادي، ورفضوا التوظيف الشامل، وإيجاد دولة الرفاه السخي، ومن وجهة نظر هؤلاء، فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يشوّه أواليات عمل السوق، ويشوِّه الأسعار، ويشوِّه أسواق العمل، وأعتقد أن معارضة اقتصاديي العرض للإنفاق الحكومي، يعكس موقفهم تجاه سياسات التوزيع في الاقتصاد، فمصدر النفقات الحكومية الأساسية في

(1) شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2010، الصفحة 81.

النهاية هو الضرائب المفروضة على قطاع الأعمال، وهذا يعني من وجهة نظرهم أن استمرار الحكومة في إنفاقها العام إنما يعني تحويل غير مبرر للثروة من المنتجين إلى المستهلكين، وخاصة تلك النفقات المرتبطة بدفعات الضمان الاجتماعي بكل أشكاله، وهذا معناه ميل وانحياز السياسة الاقتصادية إلى جانب الطلب، في حين أن ما هو مطلوب هو انحيازها لجانب العرض (الإنتاج)، فليست وظيفة السوق، من وجهة نظر اقتصاديي العرض، خدمة المجتمع، بل خدمة الاقتصاد.

ويعتقد اقتصاديو العرض أن الإنفاق الحكومي يختلس الأرصدة المتوفرة أصلاً لدى القطاع الخاص، وأنه يتعين تحرير الموارد اللازمة لدفع الإنتاج تقليص دور دولة الرفاهية المهيمنة، ويستدعي ذلك تخفيض النفقات الاجتماعية للدولة كافة، «فالسياسات الاجتماعية تشكل العقبة الرئيسة لا في وجه النمو الاقتصادي فحسب، بل بالنسبة لبقاء الحضارة التي تهددها أحلام الاستكانة، و أساليب المعيشة البديلة وغير الأخلاقية، ومطالب أنصار الحفاظ على البيئة»[1].

ولا يبتعد النقديون كثيراً في جوهر تحليلهم عن اقتصاديي العرض فيما يتعلق بعجز الموازنة والنفقات الاجتماعية، فلما

(1) بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى 1997، الصفحة، 150.

كان عجز الموازنة، من وجهة نظر النقديين، هو من أهم مصادر الإفراط في عرض النقود، كون الحكومة تقترض لتنفق دون إنتاج مباشر، فلا بد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة، وهو ما يتطلب كبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة، وما يرتبط من ذلك بمدفوعات تحويلية متنوعة، وبالتالي فإن تقليص هذا العجز سوف يقلل من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي، كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شانها أن تجبر العمال العاطلين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها في حال وجود تلك المدفوعات.

ويعتقد النقديون أن الفقراء يجب أن يعتمدوا على أنفسهم بالبحث عن العمل الذي يناسبهم وفق الأجور السائدة في السوق، لكن ذلك كله يتطلب أن تكون سوق العمل حرة، مما يعني إضعاف قوة نقابات العمال، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، وإلغاء إعانات البطالة[1]، ويعتقد النقديون أيضاً أن القطاع الخاص إذا ما ترك للعمل وفق أساليبه الخاصة لن يتعرض لحالات من عدم الاستقرار، لأن معظم التقلبات في

(1) د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 1997، الصفحة، 469.

الناتج المحلي الإجمالي تنتج عن عمل الحكومة، وخاصة التغيرات في عرض النقد التي تعتمد على السياسات التي يتبعها البنك المركزي، وبالتالي فإن على عرض النقد أن ينمو بمعدلات ثابتة بغض النظر عن الحالة الاقتصادية العامة.

وانطلاقاً من التحليلات السابقة يؤمن اقتصاديو العرض بأن الحد من الضرائب يجب أن يكون مصحوباً بتخفيض إنفاق الدولة، كما أن الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح لا تشجع مع تزايدها، المبادرات و الاستثمار، و الادخار، و المجهود الإنتاجي، ويتسبب جور النظام الضريبي في ظهور الاقتصاد الخفي وانتشاره أكثر، وكذلك تكاثر فرص العمل المرتبطة بالضرورة بمحاولات التهرب من الضريبة، وبالانسجام والتوافق مع هذه الفكرة «يقترح اقتصاديو العرض إجراء تخفيض كبير في الضريبة المباشرة، والحد من طابعها التصاعدي، مادام الأغنياء هم الذين يدخرون، و بالتالي هم المستعدون للاستثمار بقدر أكبر»[1].

وجادل اقتصاديو العرض بأنه عندما يكون معدل الضريبة صفراً فلن تحقق الدولة أي إيرادات، وعندما تصل نسبة الضريبة إلى 100٪ فلن يعمل أحد ولن تجني الدولة أي إيرادات

(1) بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، مرجع سابق الصفحة، 150.

أيضاً، وشرح اقتصاديو العرض وجهة نظرهم تلك بالقول: إنه مع ارتفاع معدلات الضريبة من الصفر تبدأ العوائد الضريبية بالارتفاع، ثم وعند معدل معين وعالٍ من الضريبة يبدأ الناس في تقليل نشاطهم وتقل مدخراتهم، ويحولون أنشطتهم نحو الاقتصاد السري الذي لا يدفع ضرائب، لذلك تبدأ إيرادات الحكومة بالانخفاض رغم ارتفاع معدلات الضريبة، وتفعيلاً لمبدأ لافر أصدر الرئيس ريغان قانون الإصلاح الضريبي لعام 1981 الذي خفض بموجبه ضريبة الإيراد العام بنسبة 25٪ خلال ثلاث سنوات.

وفيما يتعلق بضرورة تخفيض الضرائب وعلاقته بظهور الاقتصاد الخفي، فإن أدبيات الصندوق النقدي الدولي باتت تروج منذ مدة طويلة لهذا التيار المتعلق بضرورة خفض الضرائب، واشتراكات الضمان الاجتماعي على القطاع الخاص لأنها، من وجهة نظره، أحد الأسباب الرئيسة لنمو وانتشار اقتصاد الظل، حيث يعتقد الصندوق أن القوة الدافعة الرئيسة وراء حجم اقتصاد الظل ونموه هي تزايد أعباء الضرائب والضمان الاجتماعي للعمال فيه، كما أن اللوائح والتنظيمات الحكومية ومنها تنظيمات العمل الصارمة تساعد على انتشار اقتصاد الظل للهروب منها، وعدم الالتزام بها، وبالتالي يدعو الصندوق النقدي الدولي أيضاً إلى التخفيف من حدة قيود

وشـروط العمـل في الأسـواق لتـشجيع القطـاع الخـاص علـى الاستثمار بشكل أكبر[1].

وعلى عكس النظرية الكينزية، فإن حل مشكلة البطالة عند اقتصاديي العـرض والنقـديين معـاً يـرتبط تمامـاً بتفعيـل جانـب العـرض، ولـيس جانـب الطلـب، فالحـد مـن الـضرائب، وتحفيـز المشاريع الاستثمارية على الإنتاج، وتخفيض القيود المفروضة عليهـا إلى الحـدود الـدنيا، وعـدم تـدخل الدولـة في الأسـواق، وتحرير التجارة الخارجية، والتحكم في عرض النقد، إنما يعني مزيداً من الإنتاج، وبالتالي مزيداً من التشغيل وامتصاص اليد العاطلة عن العمل، فالسياسة الاقتصادية المثلى، والهادفة إلى القضاء على البطالة يجب أن تشجع جانب العرض، وهذا ما يعكس توجه اقتصاديي العرض إلى المطالبة المستمرة بالتجارة الحرة كسياسة محفزة على الدخول إلى أسواق خارجية جديدة كونها تدعم وتحفز جانب الإنتاج، وقد لخص اقتصاديو العرض نظريتهم التي تحكم العلاقة بين السوق والدولة بالقول «إن المشروعات تنتج أكثر، كلما كان تدخل الدولة أقل»[2].

---

(1) شنايدر فريدريك، إنستي دومينيك، الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي، الصندوق النقدي الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى 2002، الصفحات 6 و7.

(2) شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية، مرجع سبق ذكره، الصفحة 72.

من هنا طور اقتصاديو العرض تحليلهم ضد الكينزية بالقول «إن التأكيد على جانب الطلب كان خطأ يجب تصحيحه، وأن الاستمرار في الاعتقاد بأن التأثير في الطلب، بالزيادة أو النقص، هو محور السياسة الاقتصادية، سوف ينتج من الأضرار أكبر مما يجلب من المنافع، ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي منذ أوائل السبعينيات بات يعيش في ظل ظاهرة جديدة هي الركود التضخمي، أي اقتران الكساد بالتضخم، فإذا عولج الأول بزيادة الطلب تفاقم الثاني بارتفاع معدل التضخم، وإذا عولج الثاني بتخفيض الطلب زاد الكساد وارتفع معدل البطالة، أي أن ارتفاع معدلات البطالة لا يعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، كما كان يرى كينز، بل إنه يعود أساساً إلى ضعف قوى العرض الكلي، وعليه يرى اقتصاديو العرض بأن توسيع قاعدة الإنتاج لا زيادة الطلب هو طريق الرخاء الاقتصادي بدون تضخم، وبالتالي فإن الحل هو بالتصدي لجانب العرض، بتخفيض نفقات الإنتاج، وهو ما يضمن تشجيع النمو، وزيادة مستوى التوظيف، وضمان استقرار الأسعار، ويكون تخفيض النفقات عن طريق منع الأجور من الزيادة بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية، ومن ثم كبح جماح نقابات العمال، وبتخفيض عبء الضرائب على المنتجين، وفي الوقت نفسه سحب يد الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي على نحو يفرض قيوداً لا لزوم لها على المنتجين ويجعل الحكومة منافساً لهم مما يضعف من حوافزهم

على الاستثمار، ومعنى هذا أن علاج الكساد والتضخم يكون، على عكس ما كان يقول به الكينزيون بالضبط، بتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدلاً من زيادته»[1].

واستمراراً للحديث عن جانب الإنتاج وضرورة دعمه، وتحرير التجارة، يتذرع اقتصاديو العرض بنظرية اقتصادية كلاسيكية جداً، هي نظرية جان باتست ساي حول «**قانون المنافذ**» الذي صاغه في عام 1803 لدعم حججهم الاقتصادية، ومن المعروف أن هذا القانون ينص على أن إجمالي العرض يخلق الطلب الملائم له، حتى أن كل عدم توازن اقتصادي كلي، ومنه بالأخص تواجد البطالة، لا يمكن أن يتولد إلا عن صدمات خارجية أو سوء سير العمل في الأسواق، والحلول المحاكية للطلب

---

(1) صيغت هذه الفقرة بالاستناد إلى كل من:

1. كارسون، روبرت، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، ترجمة د. دانيال رزق، مراجعة أ. د أحمد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1994، الصفحة 142.
2. د. أمين، جلال، فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية عام 2009، الصفحات 178 و188،
3. د. زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى عام 1999، الصفحة 140.

ليست غير فعالة فحسب، بل يمكن أن يكون تأثيرها عكس التأثير المطلوب، وينسجم قانون ساي مع مسلمات النظرية الكلاسيكية في الدخل والعمالة والإنتاج، «فمن شأن أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن تؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل الوطني، ومن ثم ستخلق زيادة الدخل الوطني من خلال آليات السوق التنافسية مستويات مطابقة تماماً من الإنفاق الكلي، ولكي يتحقق قانون ساي فإن الميل الحدي للإنفاق من الدخل يجب أ ن يساوي الواحد الصحيح»[1]، وهو ما لا يتحقق أبداً بسبب تسرب جزء من الدخل نحو الادخار، إلا أن ما يريد أن يخبرنا به قانون المنافذ في نهاية المطاف هو أن من شأن المنافسة الحرة وغير المقيدة أن تعمل على تحقيق التشغيل الكامل لموارد الإنتاج كافة.

وانطلاقاً من ذلك «يرفض قانون المنافذ آراء مؤيدي الحماية الجمركية، ويقدس فضائل الحرية في المبادلات داخل الاقتصاد وخارجه، وينفي هذا القانون حدوث أزمة فيض إنتاج بسبب وجود حرية المبادلة»[2]، وهو بالتالي قانون يخدم دعاة حرية التجارة بشكل مباشر، بالإضافة إلى ذلك، يذهب

(1) د. الدباغ، أسامة، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص28.

(2) سفر اسماعيل، دليلة عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دار الكتاب، دمشق، الطبعة السابعة 1997، الصفحة 473.

اقتصاديو العرض إلى أبعد من قانون المنافذ، بالقول إن العوامل الأساسية الدافعة لاقتصاد العرض إنما هي ثلاثة: العمل، والاستثمار، والتجديد، وبالاستناد إلى العوامل السابقة تقول نظرية اقتصاد العرض «إنه بالإمكان رفع إنتاجية العمل، ورأس المال بفضل الاستثمارات، بالإضافة إلى الدور المقرر الذي يلعبه المقاولون، وخاصة إذا كانوا مبتكرين، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاستهلاك، عبر استعمال كمية من عناصر الإنتاج الثابتة»[1].

وانطلاقاً من تلاقي ضرورة «**دعم الإنتاج، وقانون المنافذ**»، تكون سياسات تحرير التجارة الخارجية ركناً من الأركان الأساسية لنظرية اقتصاد العرض، وانطلاقاً من ذلك يُفعّل اقتصاديو العرض مفهوم «**الاعتماد المتبادل**» في العلاقات الاقتصادية الدولية، الذي يقول بضرورة وجود تبادل تجاري حر بين الاقتصادات من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي، وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الأمم، فأية أمة غير قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه، إما لعدم قدرتها الإنتاجية والتكنولوجية على الإنتاج، أي لقصور في جانب العرض، (ضعف في الإنتاجية، وتخلف في البنى التحتية الاقتصادية، تخلف اليد

(1) فلامان، موريس، الليبرالية المعاصرة، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2002، ص60.

العاملة)، أو لعدم توفر موارد اقتصادية كافية للإنتاج (حالة ندرة في الموارد الطبيعية، أو المالية)، ويستند منهج تحرير التجارة الخارجية عند أولئك الاقتصاديين على مقولة جوهرية هي «كلما أنتجنا أكثر، أوجدنا قيماً أكبر، وساهمنا بالتبادل أكثر، كلما خفضنا البطالة أكثر»[1].

بالإضافة إلى ذلك، يعزز اقتصاديو العرض فكرتهم حول ضرورة تبني منهج التجارة الحرة بين الاقتصادات من النظرية الكلاسيكية لآدم سميث عن مفهوم «**التقسيم الاجتماعي للعمل**»، فلزيادة الإنتاجية في الاقتصاد لابد من وجود تقسيم وتخصص في العمل العضلي والذهني بين أفراد المجتمع، وهذه الزيادة في الإنتاجية تترجم في النهاية إلى زيادة في المخرجات التي تبحث لها عن أسواق للتصريف، لكن السوق المحلية سوف تكون في الأجل الطويل محدودة القدرة الشرائية، لأنها محدودة بعرض محدد من النقود، وعدد محدد من السكان، وهذا ما يدفع للمطالبة بتحرير التجارة، كي لا يصطدم التقسيم الاجتماعي للعمل والإنتاجية العالية له مع محدودية السوق، وهذا بالتحديد ما عبر عن آدم سميث بالقول: «إن تقسيم العمل محدود بحجم السوق وهذه هي الحجة وراء الدعوة إلى توسيع نطاق التجارة الحرة

(1) د. لطفي، عامر، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى 2002، الصفحة 145.

بدرجة أكبر، مما يترتب على ذلك من تحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة العمل»[1].

أي أن محدودية الطلب الداخلي لن تسمح للمشروعات الاقتصادية بأن تصل إلى «**الإنتاج الأمثل**»، وبالتالي لن تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى الحدود الدنيا، وهذا ما يعيق من وجهة نظر اقتصاديي العرض تخصيص الموارد الاقتصادية، ويشوه بنى تكاليف الإنتاج الاقتصادية نتيجة تشوه العرض، وهذا ما يمكن تجاوزه عبر مدخل تحرير التجارة الخارجية، وتوسيع الأسواق، ليعمل جانب العرض في الاقتصاد الكلي بشكل طبيعي، ودون تشوهات.

كما أن فكرة الاعتماد المتبادل تعني نزاعات وتوترات سياسية أقل بين الدول، ناتجة عن تفاعل وتداخل المصالح الاقتصادية، ويستشهد اقتصاديو العرض لتدعيم وجهة نظرهم تلك بالليبرالي الفرنسي في القرن التاسع عشر، فريدرك باستيا بقوله «لو لم تعبر البضائع الحدود سيعبرها الجنود»[2]، وهي تنسجم تماماً مع الأفكار التحررية التي تنادي بها نظرية اقتصاد العرض.

---

(1) جالبريث، جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 82.

(2) نوربيرغ، يوهان، دفاعاً عن الرأسمالية العالمية، ترجمة نور قباعة، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/ 2007، ص46.

ومع أن اقتصاديي العرض قريبون من النقديين إلا أنهم يخالفونهم الرأي العلمي في تركيزهم جل تفكيرهم على العرض النقدي وأثره على التضخم، وبأنه ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى أخطاء في السياسة الاقتصادية التي تفرط في إصدار كميات كبيرة من النقود دون ضوابط، بينما يجب الاهتمام في رأي اقتصاديي العرض بعمليات «**الإنتاج، والإنتاجية والابتكار**»، ويؤكد اقتصاديو العرض على أن «الطلب على النقد ينشأ عن طريق إنتاج السلع، لا بالإشراف على عرض النقد»[1]، ويمكننا القول إن اقتصاديي العرض وفقاً لتصورهم الخاص عن دور النقود في الاقتصاد، فإنهم يميزون بين الطلب الاسمي على النقود (عدد وحدات النقود المطلوبة)، والطلب الفعلي عليها (قيمة السلع التي يمكن أن تشتريها وحدات النقود)، ولذلك فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هو مقدار النقود (M) معبراً عنه بالقيم الحقيقية (M/P)، أي مخفضة بمؤشر المستوى العام للأسعار، وهذا ما تؤكده دراسات الصندوق النقدي الدولي حيث «الطلب على النقود في أساسه هو الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، لأن الجمهور يحوز النقود بسبب ما يمكن أن تشتريه»[2].

---

(1) بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، مرجع سبق ذكره، الصفحة 150.

(2) التحليل النقدي، تأليف معهد الصندوق النقدي الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى 1999، الصفحة 28 و29.

وانطلاقاً من نظريتهم في النقد، فإن المشكلة الأساسية لاقتصاديي العرض، ليست التضخم، طالما أن هناك إنتاجاً يمتص عرض النقد، بل ركود الإنتاجية الناجم إلى حد كبير عن النظام الضريبي الذي يقضي على المبادرة، ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية، وبالتالي تشوهات في القرارات على صعيد الإنتاج، وفي عرض عوامل الإنتاج، وبصفة عامة في تخصيص موارد المجتمع للاستثمار، واستفاد اقتصاديو العرض لدعم مواقفهم النظرية والفكرية من ظاهرة الركود التضخمي (stagflation)، في سنوات (1974/1973) التي كانت أشد سنوات الركود التضخمي في اقتصادات المراكز، وذلك عندما وقفت اقتصادات الطلب عاجزة عن تفسير هذه الظاهرة، وعزا اقتصاديو العرض ظاهرة الركود التضخمي إلى وجود العوائق والحواجز والقيود التي تضعها الحكومة والتي تعرقل العمل الحر للأسواق ورجال الأعمال، و«للخروج من هذه الحالة يجب رفع القيود والعوائق، وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق، والقيام بالخصخصة»[1].

(1) سابا، إلياس، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي الشهرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 360، شباط 2009، الصفحة 11.

لكن كما يقول بول ساموبلسون[1] فإن الكثير من طروحات جانب العرض لم تدعمها التجربة الاقتصادية لعقد الثمانينيات التي كانت الحقبة الرئيسة لتطبيق تلك السياسات، وتحديداً في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تنبأ منهج جانب العرض بأن تخفيض المعدلات الضريبية ستزيد من العوائد الضريبية ولن تخفضها، لكن في الواقع فإن معدلات الضريبة انخفضت بشكل حاد مقارنة مع ما هو متوقع بعد إجراء التخفيضات، وقاد ذلك إلى زيادة في عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية استمر حتى التسعينيات، كما أن التجربة العملية لم تؤكد أبداً صحة منهج جانب العرض بأن معدلات الضريبة الأدنى ستؤدي إلى زيادة في المدخرات إذ هبط معدل الادخار القومي طيلة فترة الثمانينات ووصل في عام 1987 إلى أدنى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية، وإذا كان الهدف الرئيسي لسياسات جانب العرض هو زيادة نمو مخرجات الاقتصاد القومي، أي الناتج المحلي الإجمالي، فإن الواقع يشير أيضاً إلى أن هذا الناتج في الاقتصاد الأمريكي قد انخفض من 3.6٪ سنوياً خلال أعوام (1960/1970) إلى 3.1٪ سنوياً خلال الفترة (1970/1980)، ومن ثم هبط إلى 2.3٪

(1) ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001. صفحات متفرقة.

سنوياً خلال الفترة (1980/1993)، ومن جهة أخرى، يعتقد جون كينث غالبريث أن ما أطلق عليه اقتصاد جانب العرض لم يحقق موطئ قدم مهماً في التعليم والفكر المستقرين في المجال الاقتصادي وذلك بسبب أن ارتباطه بالمصالح المالية كان ظاهراً بلا خفاء.

ويتابع ساموبلسون نقده للمنهج النقدي أيضاً بالقول: لقد أبطأ المنهج النقدي الاقتصاد الأمريكي، وخفض معدلات التضخم، ونتيجة لأسعار الفائدة العالية التي حركها بطء نمو العرض النقدي تباطأت النفقات الحساسة للفائدة، ونتج عن ذلك ركود في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1979/1982)، وارتفاع معدل البطالة من أقل من 6٪ إلى حدود 10.5٪ أواخر عام 1982، وبالتالي فقد نجحت السياسة النقدية في ضبط التضخم لكنها كلفت الاقتصاد خسارات كبيرة في الناتج، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، كما أن الافتراض الأساسي للمنهج النقدي القائم على استقرار سرعة تداول النقود لم يتحقق أبداً، فقد تغيرت سرعة تداول الكتلة النقدية ($م_1$) بعد العام 1980 أكثر مما تغيرت فيه خلال عقود عدة، وتزايد عدم الاستقرار فيها بشكل واضح، مما جعل البنك المركزي الأمريكي يتوقف عن استخدامها كمرشد في السياسة الاقتصادية، وركز بدلاً من ذلك على سرعة تداول العرض النقدي الموسع ($م_2$)، لكن

ما لبثت أن انحرفت (م2) عن توجهها التاريخي بدءاً من العام 1992، مما دفع البنك المركزي الأمريكي إلى التوقف أيضاً عن استخدام سرعة دوران (م2) كمرشد له.

وينتقد جون كينث غالبريث تطبيق المنهج النقدي والنتائج التي أفرزها أيضاً[1]، ويقول إنه في أوائل الثمانينيات، ونتيجة لتطبيق المنهج النقدي، ارتفعت أسعار الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة، وأصبحت أسعار الفائدة مؤلفة من رقمين، مما أدى إلى تقليص الطلب على إنشاء المساكن الجديدة، وعلى السيارات، وغيرها من المشتريات التي تعتمد على الائتمان، وفي العامين (1982/1983) أدت تلك الأسعار المرتفعة إلى تضييق شديد على الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال، وحدث ضغط شديد على أسعار المواد الزراعية، وحدث أعلى معدل لإفلاس المؤسسات الصغيرة منذ عقد الثلاثينيات، كما أعلنت شركات أمريكية كثيرة في صناعة السيارات والآلات الثقيلة والصلب والبنوك تخفيض عدد العاملين فيها، فقامت بتسريح الآلاف من العمال، فارتفعت معدلات البطالة إلى 10.5٪ من قوة العمل المدنية،

(1) جالبريث، جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تقديم إسماعيل صبري عبدالله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2000، الصفحات 304 و 309.

ومن جهة أخرى فقد أدت أسعار الفائدة المرتفعة أيضاً إلى حدوث تدفق قوي للأموال الأجنبية ترتب عليه ارتفاع مفاجئ في قيمة الدولار، مما أدى إلى تقييد الصادرات الأمريكية، وزيادة المستوردات وتحديداً من اليابان، وكانت النتيجة الإجمالية هي حدوث أعمق كساد اقتصادي منذ الكساد الكبير.

كما يصف كريستوفر كونت في كتابه «موجز الاقتصاد الأمريكي»[1] كيف أثر التفكير الليبرالي في الاقتصاد خلال الثمانينات على واحد من أهم قطاعات الاقتصاد الأمريكي ألا وهو قطاع الزراعة، إذ يقول إنه في غمرة دعوات الرئيس ريغان لخفض حجم تدخل الحكومة بوجه عام، فقد أصدر الكونغرس قانوناً جديداً للزراعة الغرض منه تقليص درجة اعتماد المزارعين على المساعدات الحكومية إذ كانت تلك المساعدات تكلف الحكومة حوالي 20 مليار دولار سنوياً وقد احتج عليها الكثير من الناخبين، وكانت النتيجة أن خفض القانون مستويات دعم الأسعار، وأوقف عن الإنتاج الزراعي ما بين 16 إلى 18 مليون هكتار لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة.

ويصف روبرت كارسون نتائج سياسة العرض من منظور

(1) كونت، كريستوفر، موجز الاقتصاد الأمريكي، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، بلا تاريخ، الصفحة 102.

آخر وهو منظور العجوزات المالية والتجارية[1]، ويقول إنه نتيجة لتطبيق هذه السياسة فقد ارتفع الدين الفدرالي لأمريكا من 1 تريلون دولار في بداية الثمانينات إلى 2.6 تريلون دولار في نهايتها، وهو ما شكل حينها حوالي 22٪ من الموازنة الفدرالية، كما تفاقم العجز التجاري بسبب اتساع الفجوة بين صادرات الولايات المتحدة وارداتها ولتمويل ذلك العجز رفعت الحكومة الأمريكية أسعار الفائدة على كل من السندات الحكومية والودائع بالدولار لجذب رؤوس الأموال، وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة الطلب على الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى فارتفع سعر الدولار، وارتفعت أسعار الصادرات الأمريكية مجدداً، مما عمق أكثر من عجز ميزان التجارة الخارجية وحول أمريكا إلى أكبر أمة مدينة بالعالم، ويذكر كريستوفر كونت أن سعر الدولار ارتفع خلال الفترة (1980/1985) بحوالي 40٪، ويقول إنه في عام 1975 كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان الأجنبية تزيد عن وارداته بمقدار 12.4 مليون دولار، لكن ذلك الفائض كان آخر فائض تشهده أمريكا في ميزانها التجاري في القرن العشرين، فبحلول عام 1987 بلغ العجز التجاري لأمريكا 153.3 مليون دولار .

(1) كارسون، روبرت، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، مرجع سبق ذكره، الصفحة 132.

كان كل من منهج اقتصاد العرض، والمنهج النقدي في اقتصادات المراكز نتيجة سيرورة طبيعية لمنطق عمل النظام الرأسمالي الذي ينحو باستمرار نحو المزيد من الحرية الاقتصادية والتوسع الداخلي والخارجي بفعل منطق الحاجة إلى زيادة الربح، وبالتالي كان لا بد من سياسات اقتصادية تواكب، وتلبي منطق التوسع ذلك وخاصة أن سياسات اقتصاد العرض، والسياسات النقدية لم تتطور من فراغ فكري نظري، بل كانت مشتقة من الفلسفة الليبرالية العامة التي تبني اقتصادات المراكز نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على حواملها المعرفية.

ومن جهة أخرى، كان، وما يزال، لدى الأنظمة الرأسمالية في اقتصادات المراكز، منظومة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية القادرة بواسطتها على تخفيف نتائج سياسات اقتصاد العرض، وتقليصها إلى الحدود الدنيا، أي أنها قادرة على تعديل تلك النتائج والتكيف معها بأقل الخسائر الاقتصادية الممكنة نتيجة نضوج وتطور أدوات سياساتها الاقتصادية الكلية والجزئية التي تتصف بالفعالية، والكفاءة، والتنوع، ونتيجة للمرونة والحساسية الكبيرة التي يتمتع الفاعلون الاقتصاديون بها، من منتجين، ومستهلكين، وحكومات، ونقابات، والناتجة بالأساس عن مستوى متطور جداً لقوى الإنتاج في تلك

المراكز، ينبع بدوره من تقسيم اجتماعي للعمل متطور جداً، يتلاقح مع نضوج تكنولوجي ومعرفي متسارع بوتائر كبيرة، أي باختصار شديد يمكن القول إن الرأسمالية الناضجة والمتطورة بنيوياً، هي رأسمالية قادرة على استيعاب آثار نتائج سياسات اقتصاد العرض والمنهج النقدي بشكل مستمر ودائم، وأنها قادرة في النهاية على خلق بدائل تغييرية جديدة بالمطلق، أو تطعيم البدائل الحالية بسياسات جديدة لتخفيف آثارها.

أما في اقتصادات الأطراف، فإن الأمر مختلف تماماً عما هو عليه في اقتصادات المراكز، إذ لا يمكن للسياسات الاقتصادية النظرية ذاتها وتحديداً سياسات العرض والمنهج النقدي أن تعطي النتائج ذاتها أو حتى النتائج القريبة منها، ويعود ذلك إلى سبب جوهري هو أن الرأسماليات الطرفية هي رأسماليات غير ناضجة داخلياً «**بنيوياً**» و«**وظيفياً**»، ومن حيث الهيكلية الدولية لمنظومة الاقتصاد- العالم، فإنها اقتصادات تابعة، تقع على هوامش العمليات الإنتاجية الدولية بوصفها إما مُورداً للمادة الأولية بشكل مباشر، أو مُجمِّعاً للإنتاج النهائي، أو كليهما معاً، أي أنها تقع على هوامش سلاسل القيمة، والإنتاج الصناعي بشقيه التقليدي والمعرفي الحديث، ولا تقع ضمنها، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي للتنمية فإن الأطراف هي «تلك المناطق التي لا توجد فيها قوة قادرة على السيطرة على

عملية التراكم والتي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها واتجاهاته»[1]، وبالتالي فإنها غير قادرة أبداً على استيعاب نماذج جديدة من السياسات الاقتصادية، كما أن الكثير من المتغيرات المالية والنقدية مفروض عليها من الخارج بفعل ضعفها البنيوي.

يضاف إلى ذلك، أنه في حالات اندماج المراكز مع الأطراف إنتاجياً وفق ما يسمى بنموذج «**سلاسل الإنتاج العالمي**» فإن سيطرة المراكز على الأطراف تكون واضحة تماماً، وتظهر فيها علاقات الاستغلال بشكل مباشر لدرجة كبيرة حيث ترتبط عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتصدير في الأطراف بقرارات رأس المال في المراكز الخاضعة أصلاً لحاجات السوق العالمي ولمنطق تراكمها وتوسعها الخاص، ومما يفاقم تلك السيطرة أكثر أن البنى الإنتاجية في الأطراف هي بنى هشة، ضعيفة التطور، ضيقة تقسيم العمل، كلاسيكية الإنتاج، وأن سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية والنقدية فيها غير فعالة بما فيه الكفاية لتجنب نتائج التغيرات الاقتصادية الطارئة، وهي غالباً ما تفتقد إلى نموذج تنمية متكامل وذلك بوصف التنمية بأنها **عملية وطنية، هادفة،**

(1) أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية 1992، الصفحة 23.

واعية، وموجهة للسيطرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية ولتوسيع أشكال الحريات كافة، فالتنمية في النهاية هي فعل تاريخي حضاري، إلا أن اقتصادات الأطراف تفتقد ذلك الفعل.

التغيير الاقتصادي الليبرالي
التحليل النظري

فرضت المرحلة الانتقالية في الاقتصادات المتحولة من نموذج الاقتصاد الموجه، إلى نموذج اقتصاد السوق، تبني المنهج الليبرالي لإدارة تلك المرحلة، وتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية، والتي كانت في أغلبها اختلالات بنيوية، وليست اختلالات ناتجة عن قصور في أداء السياسات الاقتصادية العامة، ويعتمد المنهج الليبرالي التطبيقي لإدارة التغيرات والتحولات في جوهره على النموذج النظري الليبرالي الكلاسيكي للصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي، وخطوات اتفاق واشنطن لإدارة تلك التغيرات في اقتصادات الأطراف بشكل خاص، وذلك بالاستناد إلى مرجعيات عقيدة السوق، ونظرية جانب العرض، وأفكار المنهج النقدي، علماً أن المنظرين الاقتصاديين ذاتهم قد انتقدوا كثيراً نتائج المرجعيات الليبرالية النظرية الأساسية للتغيير التي طبقت في مراكز النظام

الرأسمالي ذاته، وطوروا نماذج بديلة عنها تتلاءم أكثر مع البنى الاجتماعية والاقتصادية لديهم، وأدخلوا تعديلات كثيرة على تلك المرجعيات ومزجوا بين أكثر من واحدة منها في آن معاً وفق ما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية التاريخية.

ونتيجة لهذه النماذج فقد طبقت تلك الاقتصادات ما يسمى بـ«**برنامج إعادة التوازن**» الذي ينطوي على إجراءات تقشفية في طبيعتها، وعادة ما تتضمن تلك البرامج إجراءات للحد من الطلب الكلي باتباع الأسس النظرية للمنهج النقدي والمنهج ما بعد الكينزي، وإجراءات أخرى لتنشيط الإنتاج باتباعها سياسات اقتصاد العرض، ولكن الإجراءات اللازمة للحد من الطلب لها عادة تأثير سريع، ومباشر، بينما تحتاج إجراءات تنشيط الإنتاج إلى وقت أطول لتظهر نتائجها، مما يعني أن برامج إعادة التوازن تكون عادة صارمة لأنها تضم إجراءات تحد من الطلب قبل أن تظهر نتائج إجراءات تحفيز الإنتاج.

وقبل البدء بالتحليل النظري لمضمون سياسات برامج إعادة التوازن، لا بد من الوقوف عند تسمية اتفاق واشنطن، إذ ترجع قصة «اتفاق واشنطن»[1] إلى عام 1989، عندما كانت صحافة

(1) هورست، أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة: د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى 2007، الصفحات 179و180.

الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تتحدث عن رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات التي قد تتيح لها فرصة الخلاص من أزمة الديون الأجنبية. ولتحديد طبيعة السياسات الاقتصادية الممكن انتهاجها للوصول إلى هذا الهدف، قرر «معهد الاقتصاد الدولي» في واشنطن العاصمة عقد ندوة يقدم فيها مؤلفون من عشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثاً تشرح بالتفصيل التطورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في البلدان المعنية وسبل التعامل مع هذه الأزمة. وكان جون ويليامسون، الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شارك في هذه الندوة ببحث أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاح هذه اسم «اتفاق واشنطن» اعتقاداً منه أن كل المشاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد، وهذه الإصلاحات هي: ضبط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية المصروفات العامة، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، وجود سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، حقوق الملكية.

ولتطبيق التغيرات الاقتصادية على أرض الواقع عادة ما توقع الدول مع صندوق النقد الدولي ما يسمّى بـ«**خطاب النوايا**»، كما

فعلت مصر على سبيل المثال، من أجل الحصول على الدعم المالي المباشر من الصندوق ، ويرد الصندوق على طلب الدولة بما يسمى أيضاً بـ«**اتفاق الدعم**»[1] الذي يؤكد الصندوق من خلاله التزامه مساعدة الدولة لحل مشكلاتها الاقتصادية، ويتضمن خطاب النوايا الأسباب التي جعلت البلد يطلب اتفاق الدعم، وكذلك التوقعات المستقبلية التي ستنتج عن تطبيق الاتفاق، ويعرض بشكل مكثف التدابير المتوقع اتخاذها في السياسة الاقتصادية، في حين أن تأكيد الدعم يصدر عن مجلس المدراء التنفيذيين في الصندوق، وتتضمن وثيقة اتفاق الدعم عدداً من الشروط ذات النمط الواحد، مؤكدة أن الموافقة على اتفاق الدعم استندت على الفقرات المكتوبة في خطاب النوايا، ويحدد من خلال الاتفاق أيضاً تاريخ الاتفاق ومدته، والمقدار الإجمالي للسحوبات المسموح بها، وطرق تقسيطها، والعمولات التي ستدفع على السحوبات، والتزامات إعادة شراء هذه السحوبات، أي تسديدها، بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بتعليق السحب، أي أن هذه الاتفاقيات تكون مجدولة بدقة على مراحل زمنية، ولا يمكن تنفيذها إلا إذا كانت فعلياً محققة لمعايير أداء السياسة الاقتصادية المنصوص عليها ضمن خطاب النوايا .

(1) للتوسع أكثر حول خطاب النوايا، واتفاق الدعم يمكن مراجعة: ليريتو، ماري، الصندوق النقي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة د .هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1993، صفحات متفرقة.

وغالباً ما تفرض سياسات «**التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي**»[1]، والتي هي بمثابة التطبيق العملي للفكر النظري للتغيير الليبرالي بصورة أساسية على الاقتصادات في حالتين اثنتين هما: حالة وقوع الاقتصاد في أزمة اقتصادية عميقة بأي شكل من أشكالها، وحالة الانتقال والتحول من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى، وتترافق تلك البرامج مع اشتراطات اقتصادية

---

(1) سيعتمد الكتاب في صياغة الأسس النظرية لسياسات برنامجي التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي على المراجع التالية ما لم يذكر خلاف ذلك:

1. لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، قدم له جاك دولاروزيير، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1995.
2. ليريتو، ماري، الصندوق النقي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة د.هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1993.
3. د. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة، العصرية، مصر، الطبعة الأولى 2007.
4. غرين، شوا، نظرة عامة على تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، الصندوق النقدي الدولي، بلا تاريخ.
5. الكواز، أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

مباشرة تفرض على الدول المتلقية لها قبل البدء بصرف المساعدات المالية اللازمة للتنفيذ، وهو ما يعرف بـ«مبدأ المشروطية»[1] الذي ينص على أن السحب من الصندوق ضمن حصة البلد الطبيعية غير مشروطة في حين أن السحب من موارد الصندوق لمعالجة المشكلات الاقتصادية سيكون مشروطاً بالتزام البلد بإيجاد حلول لتلك المشكلات من أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات، وتوازن الميزانية، وزيادة مستوى احتياطياته، كما يلزم «مبدأ المشروطية» البلد بعدم العودة إلى فرض قيود على مبادلاته الخارجية، وعدم الأخذ بتعدد نظام الصرف، وكمثال على مبدأ المشروطية فقد فرض الصندوق النقدي الدولي على البرازيل أن تخصخص شركة النفط الحكومية، ومصرف البرازيل الوطني قبل صرف قرض الإصلاح الاقتصادي من قبل الصندوق بقيمة 41.5 مليار دولار في عام 1999، كما منع البنك الدولي تقديم قرض إلى زامبيا لدعم ميزان المدفوعات عام 1998 بقيمة 530 مليون دولار ما لم تخصخص مؤسسة مناجم النحاس الوطنية[2]،

(1) لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، قدم له جاك دولاروزيير، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1995، الصفحات 43 و48.

(2) هالي، ماري، الحرية والتمويل، الدمقرطة والمستثمرون المؤسسيون في البلدان النامية، ترجمة هاني صوفي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى 2008.

والأمثلة الأخرى كثيرة جداً على المشروطية الاقتصادية وحتى السياسية للصندوق من أجل منح المعونات الطارئة للدولة.

ولابد من القول إنه لم يأت ذكر لمبدأ المشروطية في النصوص الأولى التي صيغت في اتفاقية «بريتون-وودز» المؤسسة للصنوق النقدي الدولي، ولكنه جاء ثمرة تطور طويل وبطيء، وقد كرست هذه المشروطية رسمياً، وشغلت مركزها القانوني بعد التعديل الأول لأنظمة الصندوق. فالفقرة الخامسة من المادة الأولى التي حددت أهداف الصندوق نصت أن عليه «بعث الثقة والاطمئنان لدى الدول الأعضاء بوضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفها بصورة مؤقتة وبضمانات كافية». أما المادة الخامسة المتعلقة بعمليات الصندوق فقد سمحت له أن «يتبنى، فيما يتعلق باستعمال موارده، سياسات من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد حلول لصعوباتها في موازين مدفوعاتها والسماح بوضع الضمانات المناسبة مقابل الاستعمال المؤقت لموارده»[1].

ولابد من الإشارة إلى أنه نتيجة الضغوط والانتقادات الفكرية والعملية الكثيرة التي تعرضت لها سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فإن الصندوق النقدي الدولي بدَّل في عام 1999 اسم تلك السياسات وسماها بـ«سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو» دون أي تغيير في بنيتها، إذ بقي

(1) لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، مرع سبق ذكره، ص44.

الهدف منها هو تلبية احتياجات التصحيح والتمويل الطويل الأجل، وفي عام 2009 ونتيجة لتأثر أغلب الدول النامية بأزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية فإن الصندوق عقد 10 اتفاقات قروض بموجب خطة «سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو» وصلت قيمتها إلى 631.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما أتاح الصندوق رفع حدود الاستفادة من موارده بموجب الخطة السابقة إلى 12 دولة وصلت قيمتها إلى 160.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1].

وبالاتجاه ذاته ونتيجة لتعرض البنك الدولي لانتقادات مشابهة لتلك التي تعرض لها الصندوق، أعاد البنك النظر في سياساته، إذ تركزت في محورين أساسيين[2]، الأول هو ما سماه البنك «إصلاح هيكلي ذو وجه إنساني»، والثاني هو «تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية»، وكنتيجة للمحور الأول أطلق البنك مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية، المتضمنة إلغاء الديون في إطار خطة للتصحيح الهيكلي لم يجر عليها البنك سوى إصلاحات طفيفة هامشية، فقد تم توجيه جزء من المساعدات نحو قطاعي التعليم

(1) للتوسع أكثر حول سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو يمكن مراجعة تقرير صندوق الدولي للعام 2009، الفصل الرابع، الصفحات من 47 إلى 50.

(2) نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة رضا حمدان، دار الفاربي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى بلا تاريخ، الصفحات 78 و 79.

والصحة دون المساس بإجراءات الاقتصاد الكلي لبرامج التصحيح كخصخصة المرافق العامة، وتحرير التبادل التجاري، وتخفيض الدعم عن المنتجات الأساسية.

أما التغيير الثاني الذي طال سياسة البنك فهو التقارب مع المنظمات غير الحكومية، فقد لجأ البنك إلى عقد شراكات في مجالات متعددة مع تلك المنظمات، كما ساند العديد من المنظمات الأهلية التي تقدم القروض المتناهية الصغر، وبالتالي فإن هذه السياسة لم تعرض توازنات الاقتصاد الكلي التي يريدها البنك للخطر ، أي إن الوجه الليبرالي للتصحيح الهيكلي لم يتغير أيضاً، بل إن كل ما قدمه البنك كان مجرد نوع من تخفيف الآلام فقط.

تتكون برامج التغيير الاقتصادي، والمسماة برامج الإصلاح الاقتصادي، من وجهة نظر المؤسسات النقدية والمالية الدولية من حزمة من السياسات الهادفة إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية عبر تطبيق برنامجي التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي من خلال اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد بغرض رفع الكفاءة الإنتاجية، وذلك في إطار تحرير الاقتصاد الوطني، واعتماده على أواليات السوق، والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ويستند برنامج الإصلاح الاقتصادي المطروح من قبل الفكر الليبرالي في جوهره على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. تعديل الطلب الكلي حسب عرض الموارد المتاحة لأن ذلك التعديل أسهل في المدى القصير من توسيع وزيادة عرض الموارد، أي إنه يجب أن يتكيف الطلب الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن انخفاض الـGDP يجب أن يقابله تقليص الطلب الكلي باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لضبط الأسعار ومعدلات التضخم، وباقي المتغيرات الاقتصادية.

2. تعديل العرض الكلي، من حيث القيام بإصلاحات تمس جانب العرض، أي الإنتاج، والمطلوب تحديداً لذلك هو تنفيذ برامج الخصخصة وإلغاء احتكارات الدولة الاقتصادية، فالقطاعات الاقتصادية المملوكة للدولة تسهم في تخفيض الإنتاجية، وإبطاء النمو، يترافق ذلك مع ضرورة تحرير التجارة الخارجية لزيادة نمو الصادرات.

3. إصلاح نظام الأسعار في الاقتصاد لتعطي إشارات ملائمة للمتعاملين في السوق كإصلاح أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع، وإلغاء التسعير الإداري، ورفع الدعم عن المواد الأساسية، لأن سيطرة الحكومة على الأسعار يخلق تشوهات في تخصيص الموارد كون المستهلكين لا يواجهون التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات.

ويستخدم الصندوق النقدي الدولي لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي طريقتين نظريتين مرجعيتين مختلفتين، لكنهما متكاملتين معاً، الطريقة الأولى هي التي تنضوي تحت إطار التحليل الاقتصادي الكلي والتي تهدف إلى التأثير على جانب الطلب، والطريقة الثانية تنطوي تحت لواء إدارة التحليل الجزئي والتي تهدف إلى التأثير على العرض، وتعطي الطريقة الأولى الأهمية الكبرى في التحليل إلى متغيرات الاقتصاد الكلي كالطلب والعرض، والصادرات والواردات، والادخار والاستثمار، والعرض النقدي، وتركز هذه الطريقة على العلاقة بين شروط التوازن الداخلي، وشروط التوازن الخارجي، ويعتقد الصندوق النقدي الدولي وفق هذه الطريقة أن التوازن الداخلي هو الذي يتحكم بالتوازن الخارجي ويحدده، ويستخدم الصندوق وفق هذه الطريقة منهجين أساسيين للتحليل هما: منهج الاستيعاب في تفسير ميزان المدفوعات، والمنهج النقدي في تفسير ميزان المدفوعات وذلك بشكل متكامل، وهو بالتالي يستخدم خليطاً فكرياً يقوم بدرجة كبيرة على المنهج النقدي الكلاسيكي الجديد مع المنهج ما بعد الكينزي.

في حين تهدف الطريقة الثانية التي يتبعها الصندوق إلى تحديد شروط نمو العرض، أي الإنتاج، على المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير على الأسعار النسبية، وإعادة النظر بتخصيص الموارد الاقتصادية، والتأثير على أسواق العمل من خلال تحديد معدلات الأجور، ونسب التوظيف، وإعادة صياغة

العلاقة بين القطاعين العام والخاص، من خلال صيغ تعاقدية جديدة كأنظمة الاستثمار على طريق الـ(B.O.T)، أو عن طريق التشاركية بالإضافة إلى التأثير على التجارة الخارجية نحو تحريرها ورفع القيود التنظيمية عنها.

ولم يستطع الصندوق وضع برامج معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي إلا على أساس أن يؤخذ بعين الاعتبار الأثر الذي ينتج عن التدابير المراد تحقيقها على الميزان التجاري والاحتياطيات الخارجية، وأيضاً على عجز الميزانية، وحجم الاستثمار، ومعدل التضخم، ومعدل النمو. ومن أجل التوصل إلى ذلك كله، لابد له من تحليل العلاقات بين أهم المجاميع الاقتصادية الكلية باعتماد نموذج يصور كيفية سير الفعالية الاقتصادية، وذلك بتقسيمها إلى أربعة قطاعات: القطاع الحقيقي أو الواقعي، القطاع العام، القطاع المصرفي، القطاع الخارجي. يتضمن هذا النموذج بعض المعادلات التي تلخص الشروط التي يمكن معها لمختلف القطاعات، بالاعتماد على بعض الفرضيات، أن تكون في حالة توازن في الوقت ذاته. يمكن لهذا الإطار النظري أن يمكّن أجهزة الصندوق من التنبؤ أو توقع نتائج التدابير المتخذة، وبالتالي يرشد البلد المعني إلى أن يركز دعمه في سياسته الاقتصادية على هذه المتغيرة أو تلك، وهذا القطاع أو ذاك، وفيما يلي المنهجان الرئيسان للطريقة الأولى التي يتعبها الصندوق في إدارة الطلب الكلي من اجل تصحيح اختلالات الاقتصاد الداخلية والخارجية.

المنهج النقدي لتفسير ميزان المدفوعات:

تنسب الطريقة النقدية في تفسير ميزان المدفوعات مسؤولية العجز في المبادلات الخارجية إلى فرط الإصدار النقدي في الاقتصاد ذي العلاقة، وتعتقد هذه الطريقة بأن هناك دالة ثابتة لطلب العملة بالنسبة للدخل، وتقول بأن الوحدات الاقتصادية ترغب بالاحتفاظ بجزء من موجوداتها الإجمالية على شكل موجودات سائلة، وهذه الفرضية هي التي جاء بها الاقتصادي باتينكين، والتي تعني أن سلوك الذين يمارسون الحياة الاقتصادية يرغبون بالاحتفاظ بجزء ثابت من دخلهم نقداً أو تحت شكل سيولة نقدية. وبذلك يكون سلوك التعامل النقدي متميزاً بدرجة كبيرة جداً من الثبات والاستقرار.

كما تفترض هذه الطريقة أنه يمكن للسلطات النقدية أن تراقب بدقة حجم العرض النقدي عن طريق التحكم بمقدار التسليف داخل الاقتصاد، ويعتبر العرض الداخلي للنقد وفق هذه الطريقة مساوياً لمجموع تغيرات التسليف الداخلي للاقتصاد، (تمويل الاقتصاد الوطني بالاقتراض من المصارف مضافاً إليه تمويل الخزينة العامة بالسندات) وتغيرات الاحتياطيات الأجنبية المباشرة، علماً أن تغيرات الاحتياطيات الخارجية تعادل أو تعبر في النهاية عن رصيد ميزان المدفوعات، وقد حدد صندوق النقد الدولي نموذجاً مرجعياً واضحاً بخصوص المنهج النقدي والتوازن الداخلي والخارجي، إذ يفترض النموذج وجود اقتصاد صغير

مفتوح (Economy Small Open)[1]، وهو اقتصاد مفتوح بمعنى أنه لا توجد أية أنظمة تعرقل المبادلات مع الخارج، وهو اقتصاد صغير لأن مستويات الأسعار الخارجية مفروضة عليه يضاف إلى ذلك أنه اقتصاد متخلف لا توجد فيه سوق مالية متطورة جداً مما يعني أن زيادة في العرض تتحول إلى زيادة في الطلب ولا يمكن أن تتحول إلى ادخار، ويرتبط التوازن الاقتصادي الكلي وفق هذا النموذج بثلاثة معادلات مستقلة هي:

1- الطلب على النقد Md: والذي يشكل نسبة ثابتة ومحددة K من الدخل القومي الحقيقي المعبر عنه بـ PY حيث P هي المستوى العام للأسعار وY هي الدخل القومي.

2- عرض النقد Ms: يرتبط بحجم التسليف الذي يمنحه النظام المصرفي للقطاع الخاص وللدولة لتمويل موازنتها وهو C كما يرتبط بتغيرات الاحتياطي من القطع الأجنبي من الخارج R، ويعتبر النموذج أن واردات القطع الأجنبي تزيد عرض الكتلة النقدية.

3- يتساوى المستوى العام للأسعار الداخلية P مع المستوى العام للأسعار الخارجية Pw الذي يضاعفه مستوى المبادلات e، وبالتالي يمكن صياغة ثلاث معادلات رئيسة هي:

---

(1) أسيدون، ألسا، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمه وعلق عليه د. مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، الطبعة الأولى. 1997، صفحة 101.

1- المعادلة الأولى $Md = K. PY$

2- المعادلة الثانية $Ms = C + R$

3- المعادلة الثالثة $P = ePw$

وبالتالي فإن شرط التوازن النقدي في هذا النموذج هو أن يكون الطلب على النقد مساوياً للعرض عليه أي أن يكون Ms=Md وبالتعويض نجد أن K.PY=C+R

وفيما يتعلق بالتوازن الخارجي نعوض قيمة P في المعادلة السابقة بقيمتها أثناء عملية التبادل الخارجي فيكون لدينا :

$$KePw.Y = C + R \Longrightarrow R = Ke\ Pw\ Y - C$$

تتعلق R إذن بالتسليف الداخلي وبالأسعار الداخلية، أي المستوى العام للأسعار وبالدخل، ووفقاً لهذه المعادلة فإنه يمكن للدولة أن تحقق التوازن الخارجي إما بتقليص التسليف أو بتخفيض قيمة النقد الوطني أو بزيادة عرض السلع.

ووفقاً لهذه الطريقة أيضاً فإن للميزان التجاري معادل نقدي يظهر التغير في صافي المستحقات النقدية على العالم الخارجي نتيجة التجارة السلعية، ويظهر فائض الحساب الجاري إما في شكل زيادة في صافي المستحقات الرسمية أو الخاصة (أو كليهما معاً) على غير المقيمين، أو في شكل حيازة السلطات النقدية لمزيد من الاحتياطيات الأجنبية، وينطوي عجز الحساب الجاري على دفع مقابل نقدي للعالم الخارجي، ويكون ذلك، إما عن طريق

زيادة الالتزامات تجاه غير المقيمين، أو عن طريق تخفيض الاحتياطي الأجنبي الرسمي، والمعادلة التالية تعبر عن ذلك، حيث تشير إلى أن المجموع الكلي للبنود الدائنة في ميزان المدفوعات معبراً عنها بحساب الميزان التجاري يجب أن تتساوى مع المجموع الكلي للقيود ذات البنود المدينة المعبر عنها بالتدفقات النقدية سواء الاحتياطيات الأجنبية (RES) أو التدفقات النقدية غير الرسمية الأخرى (FI)، وذلك بسبب اعتماد ميزان المدفوعات على طريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات(*)

$$CAB + \Delta FI + \Delta RES = 0$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنه للحفاظ على التوازن الاقتصادي الخارجي فإن المتغيرات السابقة يجب أن تبقى في حالة توازن أيضاً، وبالتالي فإن استمرار عجز ميزان الحساب الجاري (زيادة القيم المدينة على القيم الدائنة) سوف يقابله بالضرورة إما انخفاض في قيمة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، أو انخفاض في قيمة التدفقات النقدية غير الرسمية أو انخفاض كليهما معاً، أما في حالة تحقيق الميزان لفائض تجاري (زيادة

(*) صدرت سورية شحنة سيارات إلى لبنان، وحوّل المستورد اللبناني ثمن الشحنة إلى المصارف السورية، عندها تسجل قيمة الصادرات في الجانب الدائن، والقيمة النقدية المقابلة لها تسجل على أنها زيادة في الودائع المصرفية لسورية بقيد مدين.

القيم الدائنة على القيم المدينة)، فإن ذلك يعني زيادة في قيمة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، أو زيادة في قيمة التدفقات النقية غير الرسمية أو زيادة كليهما معاً.

والسؤال الآن هو كيف يفسر هذا المنهج الخلل في المبادلات الخارجية؟ بفرض أن السلطات النقدية تتبع سياسة توسعية في التسليف تؤدي إلى تحقيق عرض داخلي للعملة أكبر من الطلب عليها وذلك في حالة نموذج اقتصاد صغير مفتوح وفق ما سبق ذكره، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي لا ينتج عنها زيادة في الإنتاج ولن يكون أمام الوحدات الاقتصادية الراغبة بالتخلص من موجوداتها السائلة غير المرغوب بالاحتفاظ بها إلا أن تلجأ إلى شراء سندات مسحوبة على الخارج وهو ما يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات سببه الإصدار المفرط للنقود، لكن هذه الطريقة الخطية المباشرة تتميز بعدم الواقعية، إلا أن هناك من وجهة نظر الصندوق طريقة أخرى تتسم بالواقعية أكثر منها، وتعتمد على تداخل وتفاعل تغيرات عرض النقد مع الأسعار، وتقول وجهة النظر تلك: إن عرضاً داخلياً زائداً للنقد من شأنه في مراحل أولية أن يزيد الموجودات النقدية الجاهزة بما يتجاوز المقدار المرغوب به، عندها سيكون رد فعل الوحدات الاقتصادية هو زيادة طلبها على الموجودات الحقيقية والمالية، ويكون الطلب هذه المرة داخلياً بقدر ما هو طلب على الموجودات الخارجية أيضاً، وسيكون أثر الطلب الخارجي إنقاص الاحتياطيات بالعملة الأجنبية، أما الجزء من

الطلب الداخلي فسيؤدي إلى تشكيل ضغوط تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار والإنتاج وذلك حسب نسبة تتغير بتغير مرونة الإنتاج، فإذا كانت هذه المرونة ضعيفة فإن مستوى الأسعار هو الذي سيرتفع بدرجة أكبر وعندها ستحول العرض الزائد من النقد إلى تضخم، ومن جهة أخرى فإن زيادة المستوردات الناتجة عن زيادة الإنتاج أو عن التضخم الداخلي تضاف إلى الجزء من الطلب الإضافي الذي اتجه أصلاً نحو الخارج، وهو ما يوسع أكثر من عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن العجز الخارجي ينتج في نهاية الأمر عن أثر مباشر هو طلب نحو الموجودات الخارجية، وأثر غير مباشر سببه تأثر عرض العملة الزائد في الأسعار.

والخاصة التحليلية للمنهج النقدي في تفسير سلوك ميزان المدفوعات هو أن رصيد ميزان المدفوعات يكون بالضرورة مساوياً للفارق بين طلب العملة والعرض الداخلي لها، وأن عجز المدفوعات الخارجي سببه التوسع في التسليف، أي خلل داخلي، وتأسيساً على ذلك يعتبر العجز في ميزان المدفوعات الخارجية مؤشراً أو تعبيراً عن مشكلة وليس مشكلة بحد ذاته، لذا فإن اتخاذ الإجراءات والاحتياطات يجب أن لا يتوجه ضده بل ضد أسبابه، وهكذا فإن تدابير الحد من المبادلات الخارجية أو وضع قيود عليها تكون غير ملائمة وغير فعالة لأنها لا تعمل أكثر من تغطية اختلال عميق الجذور، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون الإجراءات موجهة نحو التدابير الهادفة للحد من عرض النقود.

منهج الاستيعاب في تفسير ميزان المدفوعات:

لا يعتمد الصندوق النقدي على الطريقة النقية فقط في تفسير ميزان المدفوعات، بل يكملها بطريقة الامتصاص مستخدماً في هذه الطريقة حججاً من وحي النظرية ما بعد الكينزية، وتعزو هذه الطريقة التضخم إلى حالة الإفراط في الطلب بالنسبة للعرض المتاح، وسبب هذا الإفراط هو الزيادة الكبيرة في الدخول الموزعة، وتقول هذه الطريقة بأن سبب عجز ميزان المدفوعات هو الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أي ما يسمى الاستيعاب أو الامتصاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتعتمد هذه الطريقة على العلاقة الرياضية التالية، التي تصف سلوك عجز ميزان الحساب الجاري (CAB) مع الطلب الكلي أو ما يسمى بالاستيعاب (A)، ومع إجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI) الذي يمثل إجمالي الدخل القومي مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية(*).

$$GNDI - A = CAB$$

وتفسر هذه المتطابقة عجز الحساب الجاري على أنه يحدث عندما ينفق الاقتصاد أكثر مما لديه، أو يستوعب أكثر مما ينتج، أي أن العجز في النهاية يعكس زيادة الاستيعاب عن الدخل، وهو المصدر ذاته الذي ينتج عنه التضخم في الاقتصاد، وبالتالي فإنه

(*) المعادلات الرياضية مأخوذة من كراس تحليل القطاع الحقيقي، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، بلا تاريخ.

من أجل خفض عجز ميزان الحساب الجاري يتعين إما خفض الطلب الكلي (A) أو زيادة الناتج القومي، أو أن يحصل الاثنان معاً، لكن زيادة الناتج القومي تتطلب على المدى القصير وجود طاقات إنتاجية كبيرة غير مستخدمة، وتتطلب على المدى المتوسط والطويل إعادة هيكلة الإنتاج القومي، وكلتا الحالتين يحتاج إلى سياسات هيكلية مركبة ومعقدة وطويلة الأجل، وبالتالي فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري هو البديل الأسهل والأسرع للتأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كونه يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات الذي هو جزء من الطلب الكلي.

يقول ميشيل لولار في كتابه «الصندوق النقدي الدولي وعملياته»[1] أن الانتقاد وجه إلى الأنماط المرجعية التي يقترحها الصندوق والتي تستوحي التفكير الكلاسيكي المنادي بالحرية الاقتصادية، وإن هذه الأنماط أو النماذج تقوم على فرضيات محددة بدقة. فهي تفترض أن لدى الوحدات الاقتصادية أو الأفراد ردود فعل تجاه تقلبات الأسعار، وأن الاقتصاد الوطني متناسق وقطاعاته مرنة بحيث يمكن لها التكيف سريعاً، وأن المنافسة أو المزاحمة تهيمن على الأسواق بحيث يمكن التوصل لسعر التوازن. ولكن الواقع يبدو شديد الاختلاف عن هذه الفرضيات في بلدان

(1) لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، مرجع سبق ذكره، ص50.

إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. فاقتصاديات البلدان النامية أو المتخلفة هي اقتصاديات مزدوجة حيث يتعايش قطاعان. يعمل كل منهما حسب منطقه الخاص به. فالقطاع النظامي أو الرسمي يتجاوب بدون شك مع القوانين الاقتصادية التي نعرفها. ولكن كيف يمكن تحليل القطاع غير النظامي الذي هو غير معروف جيداً وغير واضح المعالم من حيث التعريف، وحيث هناك بدايات فقط لاكتشاف أهميته، إذ يبدو أن نطاق نشاطه يتسع بسرعة مادام يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الإفريقية؟ وهل يمكن تجاهل تأثير الدوافع الاجتماعية على سلوك الأفراد والجماعات، ووجود حالات من اقتصاد الريع والخروج غير المشروع أو النظامي لرؤوس الأموال.

وينتقد رمزي زكي في كتابه «في وداع القرن العشرين»[1] سياسات الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي بالقول: تستند سياسات ما يسمى «بالإصلاح الاقتصادي» التي يصوغها الصندوق والبنك الدوليان بشكل عام وتجريدي لكل البلاد، مهما اختلفت مشكلاتها وأوضاعها الداخلية على الرؤية الاقتصادية النيوكلاسيكية في أن مشكلات البلاد النامية تعود، في التحليل الأخير، إلى وجود فائض طلب ناجم عن التدخل الحكومي وإعاقة آليات السوق. وإنه لمواجهة ذلك يتعين القضاء على هذا الفائض

(1) د. زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، الصفحة 153.

وذاك التدخل. والرؤية هنا قاصرة ومضللة. فهي من ناحية لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (حالة الكساد، تدهور شروط التجارة الخارجية، اضطرابات نظام النقد الدولي، ارتفاع سعر الفائدة، إلخ) رغم تأثر البلاد النامية سلبياً وبقوة بهذه العوامل دون أن تكون لها القدرة في التأثير عليها. وهي من ناحية أخرى، تنظر إلى مشكلات البلاد النامية على أنها من طبيعة نقدية ومن ثم ستجدي معها الوصفات النقدية الضيقة (تخفيض سعر الصرف، والتحكم في عرض النقود وزيادة أسعار الفائدة) في حين ثبت أن الشطر الأكبر من مشكلات هذه البلاد من طبيعة هيكلية؛ ومن ثم لا تجدي معها تلك الوصفات.

ويصف زكي الآثار الكلية لتلك السياسات في مصر بالقول[1]:

إن السياسات النقدية والمالية الجديدة التي طبقتها مصر منذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991، تمخضت عن آثار انكماشية شديدة على قطاعات الإنتاج والتصدير بسبب استهدافها كبح نمو الطلب الكلي. فقد أدت هذه السياسات إلى إضعاف قوى الادخار والاستثمار والنمو فضلاً عما أدت إليه من تعريض قطاعات الإنتاج المحلي لمنافسة غير متكافئة مع السلع المستوردة. كما عرضت هذه السياسات مشروعات القطاع العام لمخاطر جسيمة عبر عمليات الخصخصة.

(1) د. زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، الصفحة 252.

التغيير الاقتصادي الليبرالي
الإسقاط العملي

التثبيت الاقتصادي:

ينفذ برنامج التثبيت الاقتصادي عادة على المدى القصير من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية بشكل عاجل، ويستخدم برنامج التثبيت خليطاً من السياسات المالية والنقدية بهدف ضبط عجز الموازنة، وضبط عرض النقد، ويطبق هذا البرنامج السياسات التالية:

أولاً: السياسة المالية: وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات، وتخفيض النفقات، بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث يتعلق بأسلوب تمويل العجز، وهذه السياسات هي:

1. إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية، وتحسين مرونة النظام وثباته وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة وفرض ضريبة واحدة على كل الدخل الفردي وفقاً لجدول ضريبي واحد، وإزالة الضرائب المتعددة على الشركات للحد من التهرب الضريبي، وترشيد الإعفاءات.

2. فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات، كالضريبة على القيمة المضافة، لكن الإشكالية الرئيسة لهذه الضريبة هي أنها ستنعكس في النهاية على المستهلكين النهائيين اللالذينذين سيتحملون عبئها، فهي ضريبة لا تتميز بالعدالة، إضافة إلى ذلك فإن فرضها قد يؤثر سلباً على الطلب الكلي، أو قد يرفع من المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الأثر المالي الإيجابي لهذه الضريبة على خزينة الدولة قد يفرز آثاراً انكماشية، وخاصة أن متوسط الدخول الفردية في الدول النامية كلها متدنية جداً، كما إن فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول الطلب إلى بعض أنواع السلع ذات الضرائب الأقل لتجنب دفع السعر الأعلى، وبهذه العملية فإن ضريبة القيمة المضافة ستؤدي

إلى نوع من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية كنتيجة لإعادة توجه عنصري العمل ورأس المال باتجاه إنتاج السلع المفروض عليها الضريبة الأقل بشكل عام لتقليص تكاليف الإنتاج، وللحفاظ على مكاسب الأرباح، فانخفاض الطلب على مجموعة معينة من السلع (وتحديداً سلع الاستهلاك غير الأساسية) سيقلص إما من إنتاجها بصورة مباشرة، أو أنه سيدفع برأس المال لتخفيض أرباحه عند مستوى الإنتاج ذاته والتكيف مع الطلب الكلي الجديد.

3. زيادة الإيرادات عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة، وأهمها مواد الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية، فضلاً عن زيادة أسعار النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها عبر رفع الدعم عنها، وإلغاء الأسعار الإدارية لكافة السلع، إذ يعتقد الصندوق عند هذه النقطة تحديداً أن رفع أسعار مختلف المنتجات يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة بتخفيضه لبند الدعم والتحويلات، كما يهدف إلى تحسين توزيع الموارد وفق التكاليف النسبية للمنشآت الاقتصادية، وضمن هذا المنطق يصر الصندوق على إعادة النظر بخصوص دعم المواد الغذائية، كما يعتقد الصندوق أن فرض الأسعار الإدارية يؤدي إلى الهدف ذاته المقصود من

دعم المواد التموينية، أي تأمين سلع بأسعار مخفضة، لكن هذه الممارسة من شأنها أن تؤدي إلى تثبيط همة المنتجين على الإنتاج وتحديداً في مجال المنتجات الزراعية، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً على الأمن الغذائي في المدى الطويل، وبالتالي فإن رفع الأسعار يجعل قوى السوق تلعب دوراً إيجابياً في التشجيع على زيادة الإنتاج.

4. خفض النفقات الجارية، أو تثبيتها عند الحدود التي هي عليها، وخاصة الأجور وخفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام أو الحد من توظيفهم، وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة، وخفض الإنفاق العسكري، ويبدي الصندوق النقدي الدولي اهتماماً خاصاً بمعدل الأجور، فاتجاه الصندوق نحو إبطاء نمو الأجور وتخفيضها يهدف إلى زيادة عائدية المنشآت، ويشكل حوافز جديدة لها نحو زيادة استثماراتها في نشاطات من شأنها خلق فرص عمل جديدة، كما يشجع أيضاً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يساهم تخفيض الأجور في تنفيذ سياسة تخفيض الطلب الإجمالي الكلي، وتهدف هذه الترتيبات بصورة خاصة إلى إلغاء نظم ربط الأجور بمعدلات التضخم الحاصلة فعلاً، واستبدالها بنظام ربط الأجور بمعدلات التضخم المتوقع

كما تحسبه الأجهزة الحكومية بحيث يمكن عدم زيادة الأجور كلما ازداد التضخم، أو قطع الصلة بينهما عملياً.

5. خفض النفقات الرأسمالية الحكومية، وخفض أو إلغاء الإنفاق الاستثماري للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئياً أو كلياً، ويكون الهدف الأساسي لخفض الإنفاق الجاري والاستثماري هو تعديل مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض الطلب، بالإضافة إلى تخفيض مساعدات الدعم لمنشآت القطاع العام، إذ يشكل الضغط على الإنفاق الاستثماري حيزاً جيداً لتوفير النفقات العامة إذ أن الإنفاق الاستثماري يمتص حيزاً هاماً من الموارد وخاصة القروض الخارجية، كما أن الإنفاق الاستثماري يشكل مصدراً لدورات إنفاق جديدة في الاقتصاد قد تلزم الحكومة بإعادة الإنفاق مرة أخرى على مشاريع جديدة خلال السنوات اللاحقة.

6. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق موارد حقيقية، ويتم ذلك بإصدار أذونات وسندات الخزانة العامة[1] بأسعار فائدة تحدد وفقاً لقواعد العرض

(1) أذونات الخزانة هي أوراق دين حكومية قصيرة الأجل لا يتجاوز تاريخ استحقاقها السنة، أما سندات الخزانة في أوراق دين حكومية متوسطة وطويلة الأجل، تاريخ استحقاقها أكثر من سنة، ولا يتجاوز الـ30 سنة.

والطلب، وهي بالطبع تزيد عن أسعار الفائدة التجارية، وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم. إلا أن سياسة رفع أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى زيادة تكلفة رأس المال الجاري والثابت نتيجة إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات عن الاستثمار في مشروعات جديدة وتفضيل شراء أذون الخزانة باعتبارها أفضل استثمار من ناحية ارتفاع أسعار الفائدة والضمان والإعفاء من الضرائب، وبذلك تتجه المدخرات إلى شراء أذون الخزانة بدلاً من أن تتجه إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة وخلق طلب على العمالة، بالإضافة إلى ذلك فإن فوائد الدين العام تشكل جانباً هاماً من الإنفاق كان يمكن توجيهه للاستثمار لخلق طاقات إنتاجية جديدة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة.

ثانياً: السياسة النقدية والائتمانية: وتهدف إلى التحكم في العرض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد الوطني ذلك أن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط في السيولة المحلية، ويتم ذلك عن طريق السياسات النقدية الآتية:

1. تحرير أسعار الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة بحيث تزيد أسعار الفائدة المدينة عن معدل التضخم لتشجيع الادخار وبالتالي تشجيع الاستثمار، وتزيد أسعار الفائدة الدائنة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك. وأساس هذه السياسة هو منهج (شو – ماكنون) في التحرير المالي، الذي يفترض أن مستويات الادخار ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي، وأن الادخار دالة موجبة في معدل الفائدة الحقيقي، في حين أن الاستثمار دالة سالبة في هذا المعدل[1]. وإن الأساس الفكري النظري لمنهج (شو - ماكنون) والذي تبلور بين عامي (1973/1979) يقوم على أن الاقتصادات النامية غالباً ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي، والتي تعني بوجه عام تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة، تلك الظاهرة ناتجة عن عدم وجود أوعية متطورة للادخار، وبالتالي فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني أن تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية ادخارية مما يؤدي إلى زيادة الادخار والائتمان، وكذلك إلى التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع

(1) عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار، النظرية والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد 67، تشرين الثاني 2007، الصفحة 6.

المالي مما يسهم حتماً بتحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى، ووفقاً لذلك فإن الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي، على عكس وجهة نظر النيو كلاسيك، ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين، ومن ثم زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار، وبالتالي يطالب الصندوق بعدم تدخل البنك المركزي في التحديد المباشر لأسعار الفائدة، بل يمكن أن يتدخل بشكل غير مباشر عبر إصدار سندات على الخزينة مثلاً ووضعها قيد التداول وأن يتدخل بالسوق عبر عمليات السوق المفتوحة لموازنة أسعار الفائدة، لكن في الحقيقية، فإن سياسة رفع أسعار الفائدة تنشّط العوامل المسببة للتضخم الناتج عن زيادة التكاليف باعتبار أن سعر الفائدة يمثل أحد عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفته. وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات وهو ما يؤدي إلى تغذية حالة الركود في الاقتصاد وما يصاحبها من تخفيض إمكانية خلق فرص عمل جديدة، إن فرض (شو- ماكنون) في الدول النامية لم يتحقق حيث إن رفع أسعار الفائدة الحقيقية كمتغير مستقل لم يصاحبه ارتفاع في كل من معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي كمتغيرات تابعة. فرفع أسعار الفائدة أدى إلى رفع معدل الادخار ولكن لم يؤد إلى زيادة معدل الاستثمار،

وقد لعب ضعف البيئة الاستثمارية في هذه البلدان وغياب التشريعات والقوانين الناظمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية دوراً محورياً في الحد من الاستثمار الحقيقي.

2. وضع سقوف ائتمانية للنشاطات الاقتصادية للدولة والقطاع العام لا يجوز تعديلها خلال فترة تنفيذ برنامج التثبيت وخاصة الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام للحد من السيولة المحلية، أي تقييد العرض النقدي لتقييد الطلب الكلي، وهناك مبرران وراء هذه الأداة التي يستخدمها الصندوق، فأولاً يتمكن خبراء الصندوق من خلالها وبواسطتها ضبط ومراقبة رصيد العمليات المالية للدولة في انعكاساتها وأثرها على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى وعلى التوسع النقدي أيضاً، وثانياً فإن وضع سقوف ائتمانية يساعد على الحد من الاتجاهات التوسعية للنشاطات الاقتصادية للدولة ويعطي للصندوق الخيار بفرض سياسات تتعلق بزيادة الموارد الحقيقية أو إنقاص النفقات العامة.

3. اتخاذ إجراءات لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وإعادة هيكلة البنوك العامة في مرحلة أولى، ثم خصخصتها في مرحلة ثانية، والهدف هنا أيضاً هو إبعاد الدولة عن النشاط المالي المباشر في الاقتصاد مثلما هو إبعادها عن

النشاط الإنتاجي والاستثماري، وعدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة أو توسيع نشاط البنوك العامة وتحديداً تجاه تمويل الحكومة، وترك السوق المالي بيد القطاع الخاص والعرض والطلب.

4. تفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بواسطة الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي كبديل عن التدخل الإداري للدولة.

5. تطوير الأسواق المالية وتفعيل دورها في الاقتصاد.

ثالثاً: سياسة تخفيض سعر صرف العملة: تمثل سياسة سعر الصرف أهم سياسات برامج التثبيت إذ يعتقد خبراء صندوق النقد أن عملات دول العالم الثالث محددة إدارياً بأعلى من قيمتها الحقيقية. ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية (Devaluation)(*) يمنع من زيادة الطلب على النقد

(*) تعني خفض السعر الرسمي لعملة الدولة مقابل العملات الأخرى، وهي غير مصطلح (depreciation) الذي يعني هبوط قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى نتيجة العرض والطلب.

الأجنبي نظراً لارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات، وبالأخص الميزان التجاري. ويؤدي إلى استقرار أوضاع التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في الدولة، ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلاً للاستمرار وهو ما يمكنها من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت.

إن الحجة الأساسية التي تُساق من أجل تبرير تخفيض قيمة العملة هي أن التخفيض يحفز الإنتاج التصديري، وبالتالي يزيد المكاسب الناتجة عن إيرادات النقد الأجنبي، بينما يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية للواردات وبالتالي يحدّ من الطلب على الواردات، وينتظر الصندوق من تخفيض قيمة العملة أثراً مزدوجاً هو:

الأثر الأول: هو تخفيض الطلب الإجمالي في المدى القصير إذ أن التخفيض يزيد بالعملة المحلية قيمة الواردات والسلع المحتوية على مواد مستوردة فإنه ينقص بالمقدار ذاته القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي يتجه الطلب الفعلي نحو النقصان، ويعتقد الصندوق أنه يجب لتحقيق هذا الهدف من التخفيض لا بد أن يرافق التخفيض مجموعة من التدابير تهدف إلى عدم السماح لتغيرات الدخول من أن تتبع تقلبات الأسعار،

أي بتعبير آخر يجب اتباع سياسة مالية ونقدية تقييدية وعدم ربط الأجور بالأسعار.

الأثر الثاني: يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية من وجهة نظر الصندوق إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية وتوجيهها نحو القطاع الخارجي التصدير على المدى المتوسط، وهذا الأثر يصحح من حيث المبدأ الصفة الانكماشية للأثر الأول من خلال التأثير على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهو ما سيحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وتوازن الموازنة العامة للدولة.

ويتابع الصندوق التحليل النظري لأثر تخفيض العملة على تخصيص الموارد بالقول: إن خفض قيمة العملة الوطني سيترجم مباشرة إلى كمية أكبر من النقد الوطني أكثر مما كانت عليه سابقاً وهذا يعني تحفيزاً أكبر للمنتجين وعائدية أكبر لهم، وبالمقابل فإن المنشآت التي تنتج سلعاً مشابهة للسلع المستوردة سيتحسن المركز التنافسي لها بسبب ارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يعني تطوير حافز لنشاطات السلع البديلة للسلع المستوردة والتي يصبح إنتاجها أكبر عائدية من السابق، وهكذا تكون الآثار المتوقعة للتخفيض على جانب العرض هي أقرب لكونها آثاراً على دخول المنتجين من كونها آثار على أسعار السلع.

كما أن تغير الأسعار النسبية الناتجة عن عملية تخفيض العملة له تأثير مباشر على أوضاع المالية العامة في البلدان

النامية وذلك بالقدر الذي يرتبط فيه جزء هام من النفقات والموارد بالعمليات التجارية مع العالم الخارجي، فللتخفيض أثر آلي هو زيادة الحصيلة الجمركية حيث تزداد القيمة المقابلة للعملة الوطنية للمستوردات التي تفرض عليها رسوم جمركية، كما يزيد التخفيض من الموارد المرتبطة بالصادرات، إذ تزداد حصيلة الرسوم على الصادرات، وتزداد الفوائض المالية للمؤسسات العامة التي يتحسن وضعها، كذلك فإن من شأن عملية التخفيض أن تزيد من قيمة الموارد المتأتية من العامل الخارجي على شكل منح وقروض، لكن بالوقت نفسه، فإن التخفيض يزيد من قيمة الأعباء والتكاليف المرتبطة بالمشتريات الخارجية، كما يزيد من مقدار التسديدات الخارجية أيضاً كخدمات الدين العام، ومستوردات الحكومة.

وإذا كان خفض قيمة العملة وفق صندوق النقد الدولي يقود إلى معالجة العجز التجاري، وبالتالي تقليص التمويل الخارجي، وتخفيف أزمة المديونية، فإن الدول المعنية بالتخفيض ترى أن هذه العملية تمس أصحاب الدخول المنخفضة وتحدث ردود فعل داخلية تكون عنيفة»[1]، **ويؤدي تخفيض قيمة العملة**

(1) د. نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1998، الصفحة 119.

الوطنية كإجراء لمعالجة العجز التجاري إلى آثار انكماشية واضحة المعالم، ناتجة عن تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل منها:

1- ترتفع أسعار الواردات بالعملة الوطنية مما يرفع المستوى العام للأسعار الداخلية، ويقود إلى تخفيض الدخل بالمقاييس الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام الحقيقي، من خلال أثره أساساً على الأجور الحقيقية والثروة الحقيقية، وهو بهذا المعنى يلعب دوراً سلبياً في إعادة توزيع الدخل الوطني ويساهم بشكل أو بآخر بزيادة الفقر والبطالة.

2- يؤثر تخفيض قيمة النقد على قيمة الاحتياطي من القطع الأجنبي سواء الذي بحوزة السلطات النقدية الرسمية أو الذي بحوزة المؤسسات الخاصة، ففي حال عدم تحقق شرط مارشال/ليرنر في الاقتصاد فإن زيادة الواردات ستمتص مرة أخرى حصيلة القطع الأجنبي بالكامل وبسرعة أكبر، ومن جهة أخرى فإن مثل هذا الإجراء سيضغط على المالية العامة للدولة ويحول قسماً من الموارد المالية لخدمة الديون مما يقلص مرة أخرى إمكانيات الإنفاق الحكومي العام والذي عولجت آثاره الانكماشية سابقاً، كما سيؤثر سلباً على ميزانيات المؤسسات المدينة غير المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية

عند تحويلها قيمة ديونها إلى الخارج. ويمكن صياغة شرط مارشال/ليرنر وفق ما يعرف بمنهج المرونات في تحليل علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري، والذي ينص على أنه «سوف يؤدي تخفيض قيمة عملة بلد ما إلى تحسين ميزان الحساب الجاري إذا كان حاصل جمع مرونات الأسعار على الصادرات المحلية، والواردات الأجنبية أكبر من الواحد الصحيح»[1]، بحيث يتيح ذلك التخفيض وفق التحليل الفني لهذا الشرط انتقال منحى الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية نحو اليمين (زيادتها) كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى انتقال منحنى الطلب المحلي على الواردات الأجنبية نحو اليسار (انخفاضها) كنتيجة لارتفاع أسعار الواردات.

3- من الناحية النظرية فإنه يمكن أن يكون لتخفيض قيمة النقد تأثير ضريبي موجب عندما تعتمد الإيرادات الضريبية في قسمها الأعظم على التجارة الخارجية.

(1) للتوسع أكثر في التحليل الفني والبياني لشرط مارشال/ليرنر، أو منهج المرونات يمكن مراجعة، كينين، بيتر، الاقتصاد الدولي، الجزء الثاني، ترجمة د. إبراهيم الشهابي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى 1999، الصفحة 644.

التكييف الهيكلي:

في شهر نيسان من عام 1980، وتحت تأثير المدير العام السابق جاك دولاروزيير، قرر الصندوق عدم الاكتفاء في سياسته الاقتصادية بالتركيز فقط على تنظيم عامل الطلب، ولكن مساعدة البلدان على «تحسين عامل عرض الموارد وتوسيع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها». من المؤكد أن التأثير على عامل الطلب يبقى الهدف الآني والمباشر، ولكنه لا يمثل، في الأمد الطويل، أكثر من عنصر في إطار من الإستراتيجية، الرامية إلى زيادة الاستثمارات ودعم التنمية الاقتصادية. وهكذا أصبح الصندوق يوصي بتحديد الأسعار الواقعية أو الفعلية، وتطوير النشاطات ذوات الصفات التصديرية، وتنويع مصادر الطاقة، ورسم سياسة استثمار انتقائية، موجهة نحو مشاريع قابلة للاستمرار وذوات مردودية سريعة. وهكذا حصلت البلدان، على هذا الأساس، على سحوبات لتمويل مشاريع استثمارية في قطاعات محددة بدقة، وخاصة تلك التي يكون إنتاجها معداً للتصدير بدرجات كبيرة، أو أنها تمكّن من زيادة الاستخدام أو خفض المستوردات.

باتباع الصندوق هذه السياسة، فقد تقارب مع السياسة التي يتبعها البنك الدولي. وبذلك أدخلت إجراءات جديدة على الاتفاقات والبرامج، لتسهيل عملية التعاون المنتظم بين

المؤسستين. وفي الوقت ذاته قرر البنك الدولي تقديم نمط جديد من التسهيل الائتماني للتصحيح الهيكلي، وهذا يعني هذه المرة مساعدة الاقتصاد، ليس على تمويل مشروع معين، ولكن على مواجهة ومعالجة صعوبات ميزان المدفوعات، بحيث لا تشكل عقبة في طريق المشاريع الاستثمارية. وهكذا فإن عمل الصندوق والمصرف الدولي يتجه أكثر فأكثر نحو التكامل والترابط، وفق ما سمي بمنهج «المشروطية المتقاطعة»، أي أن السياسات قصيرة الأجل التي تتضمنها برامج التثبيت تتكامل مع السياسات طويلة الأجل التي تتضمنها برامج التكييف الهيكلي. ويرجع ذلك إلى التنسيق المنهجي بين الصندوق والبنك لضمان عدم التعارض بين أهداف كل منهما، وتعني المشروطية المتقاطعة التداخل بين شروط كل من المؤسستين. أي أن استخدام موارد الصندوق النقدي يتوقف على تنفيذ المشروطية التي يضعها البنك الدولي، كما أن استخدام موارد البنك الدولي يتوقف على تنفيذ المشروطية التي يضعها الصندوق النقدي.

تدعَّم هذا التكامل عندما أخذ الصندوق بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، سواء على صعيد تهيئتها أو متابعة التنفيذ. تهدف هذه البرامج، في الأمد الطويل، إلى تحقيق زيادة في القدرة الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التقدم الاقتصادي. وبغاية التوصل إلى تجسيد هذا الهدف، تعمل البرامج على «عقلنة»

استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، وتشجيع الادخار الداخلي، الذي يمكنه لوحده أن يجعل البلد أقل اعتماداً على رؤوس الأموال الأجنبية، كما تعمل سياسات التكييف الهيكلي على تصحيح الأسعار النسبية سواء تلك التي تؤثر على القطاع الداخلي، أو التي تؤثر على القطاع الخارجي، وتأخذ البرامج أيضاً بعين الاعتبار الانعكاسات الاجتماعية المتوقعة من الإصلاحات التي ستوضع موضع التنفيذ، بحيث تتضمن ما من شأنه التخفيف من آثارها السلبية على الجماعات الأكثر فقراً من السكان. على أن الصندوق يترك للبلد، بالقدر الممكن، أن يأخذ على عاتقه تطبيق هذه التدابير، ولا يذهب بعيداً في تفاصيل التوصيات التي يقدمها له. أي أن الصندوق يكتفي بتوجيه انتباه السلطات المحلية، إلى الآثار التي يمكن أن تنجم عن الأخذ بهذا التدبير أو ذاك، وانعكاساتها على المجموعات الأكثر حرماناً من السكان.

وتقوم برامج التكييف الهيكلي على حزمة مغايرة من السياسات التي تنفذ على المديين المتوسط والطويل، وتمس هذه الإجراءات بشكل جوهري سياسات اقتصاد العرض كون الهدف النهائي منها تصحيح جانب الإنتاج/العرض عبر تصحيح تكاليف الإنتاج الاجتماعي، من خلال تصحيح الأسعار النسبية، وليصبح العرض والطلب أكثر ترابطاً من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادي العام، ويسعى البنك من خلال هذه

السياسات إلى إقامة أفضل نظام ممكن للأسعار النسبية، وفي الوقت ذاته لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على التوازن الخارجي وذلك في إطار من الانفتاح الاقتصادي في التعامل مع الاقتصاد الدولي، وهذا بالطبع يفرض التأثير على الأسعار داخل الاقتصاد لتحسين عائدية النشاطات الاقتصادية الخاصة، وإلى دعم الاتجاه الذي يأخذ بالعقلانية ذات النمط الرأسمالي في المجالات التي تدخلت فيها الدولة والتي أحلت محلها عقلانية سياسية، وبالتالي فإنه إذا كان الصندوق النقدي الدولي يتعامل مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل عجز الموازنة، والتضخم، وسعر الصرف، من أجل ضبطها، فإن البنك الدولي يتعامل مع المشكلات البنيوية مثل السياسات التجارية، وأسواق العمل، وملكية الحكومة، وتقوم سياسات التكييف الهيكلي على المبادئ التالية:

1. الخصخصة: حيث ينسب إلى القطاع العام دوره الأساسي في التشوهات الهيكلية لدول العالم الثالث تأسيساً على الأداء الاقتصادي السيئ لشركات القطاع العام، إذ أن إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، وعائد رأس المال المستثمر ضعيفٌ، وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدَّد إدارياً من جانب السلطات الحكومية، وهي تحمل الموازنة العامة أعباء مالية ثقيلة نتيجة تحمّل

خسائر هذه الشركات ونتيجة الدعم المستمر لها في صورة مستلزمات إنتاج مدعومة أو ائتمان مدعوم، ويعتقد البنك أنه بجعل إدارة تلك المشاريع تسير وفق قواعد القطاع الخاص فإن الدعم الحكومي المخصص لها سيلغى كونها ستخضع لمنطق السوق، وتبعاً لذلك سينخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وسيتقلص الوزن النسبي للقطاع العام، كما تسمح عملية الخصخصة بالوصول إلى أقرب الأسعار النسبية المتعلقة بالعلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج، وبالتالي تحسين عملية الموارد المرتبطة بها، وقد تطورت نظرة برامج التكييف الهيكلي لهذا الموضوع، فقد كانت تركز في البداية على الكفاءة في إدارة المشروعات العامة والتخلص من الاحتكار الحكومي والبيروقراطية، ثم أصبحت النظرة تتجه إلى تأجير المشروعات العامة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالملكية، ثم اتجه الحديث إلى التخلص منها جزئياً أو كلياً. ويرى البنك الدولي أن نقل الملكية هو القضية سواء تم ذلك لقاء مدفوعات أو بغير مدفوعات فإن ذلك لا أهمية له إلا من حيث أثره على توزيع الدخل وهو أمر يخرج عن اهتمام البنك الدولي. ذلك أن جوهر الموضوع هو أن تغيير حقوق الملكية يخلق ويطور حوافز جديدة، والهدف من نقل الملكية هو الكفاءة للمؤسسات ثم

للاقتصاد القومي، ويستند البنك في وجهة نظره الأخيرة هذه إلى أفكار الاقتصادي البريطاني رونالد كوس حامل جائزة نوبل للاقتصاد عام 1991، إذ يعتقد كوس أنه «من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية فلابد من تحديد وحصر حقوق الملكية بشكل واضح حتى لو وزع شخص ما أصول معينة لشخص آخر وكان هذا الأخير لا يعرف كيف يديرها، ففي المجتمع الذي فيه تشريعات واضحة لحقوق الملكية فإن ذلك الفرد ستكون لديه حوافز للبيع إلى شخص آخر ربما يستطيع إدارة الأصول بكفاءة أكثر»[1].

2. تحرير أسعار منتجات قطاع الزراعة والقضاء على احتكار الحكومات للمنتجات الزراعية، بداية من تحديد الدورة الزراعية إلى تسويق المنتجات النهائية وتحرير أسعار الأرض الزراعية بناء على قوى العرض والطلب، ومن الواضح تماماً خطورة ما ينطوي عليه مثل هكذا إجراء في الاقتصادات النامية، وفي مجال الزراعة تحديداً، إذ يصبح الأمن الغذائي للبلد بكامله تحت رحمة قوى السوق التي تنتهج منهج الربح فقط دون أي اعتبارات أخرى، وهو ما يهدد ملايين الناس بالجوع والفقر والمرض.

---

(1) محسن، حاتم، تناقضات العولمة، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2008، الصفحة 165.

3. تحرير أسعار منتجات قطاع الصناعة، ورفع أسعار الطاقة للوصول إلى الأسعار العالمية، ويعتقد البنك في مجال أسعار الطاقة، أن أسعار الطاقة المنخفضة تشجع على زيادة استهلاك الطاقة بطرق غير عقلانية، وبالتالي فإن رفع أسعارها يهدف إلى إعادة تخصيص موارد الطاقة عبر التخفيف من استهلاكها، وإلى توجيه استثمارات جديدة إلى قطاع الطاقة مرتفع السعر، كما أن رفع أسعار المشتقات النفطية من شأنه أن يكيف السعر المحلي مع السعر العالمي، وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الداخلي على المحروقات، ويؤمن بالتالي فائضاً في ميزان التجارة.

4. أما الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان وغيرها فيجب على الحكومات أن تقوم بتشجيع القطاع الخاص للقيام بها سواء بالتعاقد معه أو بنقلها إليه لتخفيف العبء المالي عنها، وفي حالة الرغبة في توفير الدعم لهذه الخدمات فيجب أن يحصل عليه القطاع الخاص، وليس المستهلك، ويؤدي ذلك إلى تنافس الأسواق وتخصيص الموارد بشكل أفضل وهي ذات وجهة نظر النظرية التقليدية الجديدة من تحرير الأسعار.

5. تقييد أسوق العمل: والهدف منها إعطاء مرونة أكبر للقطاع الخاص من خلال وضع تشريعات أقل صرامة

وأكثر مرونة فيما يتعلق بشروط التوظيف والتسريح، وهو ما يزيد من هامش حرية أصحاب العمل، ويؤدي إلى التخفيف بالمطالبة برفع الأجور، وهذا معناه على المدى الطويل التأثير على أسعار قوة العمل وبرمجتها بشكل يطابق قوى السوق فقط، كما يصاحب هذه الإجراءات عادة تقليص التوظيف في القطاع العام، إما عن طريق تجميد أو الحد من عدد الوظائف، أو عن طريق إنقاص العدد المطلق للوظائف أو عدم شغل الوظائف التي أصبحت شاغرة، يترافق ذلك مع إدخال تغيير في شروط الالتحاق بالوظيفة كي تصبح أكثر صعوبة.

6. تخفيض الضرائب على الشركات وقطاع الأعمال قدر الإمكان لدعم رأس المال، وتشجيع الإنتاج، وتشجيع التصدير، وهو ما يتطابق مع جوهر منحنى لافر الذي تحدثنا عنه سابقاً، وهو ما قد يؤثر سلباً على المالية العامة للدولة في الاقتصادات النامية مثلما أثر سلباً عليها في مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

7. تحرير التجارة الخارجية: تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج التكييف الهيكلي فهي ضرورية لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير المنافسة، ويرى خبراء الصندوق والبنك الدوليين أن الدول

الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية.، وتدعو برامج التثبيت في هذا الخصوص إلى:

أ- إحلال الرسوم الجمركية الكمية محل القيود الجمركية النوعية، مع تخفيض تلك الرسوم، وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

ب- تطبيق إستراتيجية التصدير، بمعنى أن يوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة من حيث الجودة والسعر وهما أساس القدرة على المنافسة الدولية في عالم يزداد ارتباطاً وتداخلاً. وتعارض في الوقت ذاته سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أن النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع رفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسن واضح في الميزان التجاري.

لكن السؤال هو: لماذا يعطي البنك الدولي لقضية تحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في قروض التكييف الهيكلي؟ يأتي الجواب على هذا السؤال من خلال نواح عدة، فمن ناحية، سيؤدي فتح السوق المحلية بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها

والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائمة إلى البلاد النامية، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة لها للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها. ومن ناحية أخرى، من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال ما يدرّه من نقد أجنبي، تسديد الديون التي اقترضها البلد، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي، من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد.

ولابد من القول إن مطالب الصندوق التي صيغت بشكل محكم فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي، وهذه البرامج لا تهدف إلى تنمية البلد، أو علاج اختلالاته الحقيقية، أو مشكلة البطالة أو لرفع مستوى المعيشة، فهي أمور أبعد ما تكون عن اهتمامات الصندوق ووظائفه. وإنما الهدف، في التحليل النهائي، يكمن في الحفاظ على حقوق الدائنين وضمان انفتاح البلد أمام طوفان السلع المستوردة، والعمل على خلق المناخ المواتي الذي يرفع من معدل الربح فوق متوسطه العالمي أمام حركات رؤوس الأموال الأجنبية التي يمكن أن تجيء للاستثمار بالبلد. وهذه الأهداف الجوهرية التي يسعى إليها الصندوق

تتحقق من خلال المزايا التي تمنح لرأس المال الأجنبي ومن خلال ذلك الوفر الذي يحدث في موارد الحكومة عن طريق إلغاء الدعم وزيادة الضرائب والأسعار وخفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وسعى البنك المركزي لتكوين جبال مرتفعة من الاحتياطيات الدولية وتحجيم دور الدولة، والاعتماد، بلا أية ضوابط، على آليات السوق وحرية الاستيراد.

ويصف ريتشارد بيت في كتابه «الثالوث غير المقدس»[1] النتائج الكارثية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في اقتصادات العالم الثالث مستشهداً بالنتائج التجريبية التي أجرتها المؤسسات الدولية ويقول إنه في تقييم لـ«مؤسسة الميراث المحافظة» أشار الباحثان جونسون وشايفر إلى أن «ثمانية وأربعين بلداً من التسعة والثمانين الأقل تطوراً الحاصلين على أموال من صندوق النقد الدولي بين عامي (1965/1995) لم يصبح وضعهم الاقتصادي أفضل مما كان عليه، وأن اثنين وثلاثين بلداً من هؤلاء الثمانية والأربعين قد ساء وضعهم الاقتصادي أكثر مما كان، وأن أربعة عشر بلداً من الاثنين والثلاثين قد تقلص حجم اقتصاده إلى دون ما كان عليه قبل الحصول على قروض الصندوق. ورأى الباحثان أن

(1) بيت، ريتشارد وآخرون، الثالوث غير المقدس، مرجع سبق ذكره، الصفحات 139، 140، 141.

الاقتراض من الصندوق يخلق تبعية طويلة الأجل مقارنة بالمساعدة القصيرة الأجل التي يقدمها، وأنه فشل في تحسين اقتصادات البلدان الأقل تطوراً، لا بل سبب ضرراً وأذى في حالات كثيرة، وفي دراسة هامة أجراها «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على 48 بلداً الأقل تطوراً تبيّن أن خطة إقراض الصندوق وفق برنامج التكييف الهيكلي قد غدت المحدد الأساسي الجديد للسياسة الاقتصادية الوطنية في البلدان الفقيرة. وتقول الدراسة: إن متوسط دخل الفرد في هذه البلدان كان ينحدر بمعدل 1.4 بالمئة سنوياً في السنوات الثلاث السابقة لبداية هذه البرامج، وبقي راكداً في السنوات الثلاث التالية، ومن ثم انحدر بمعدل 1.1 بالمئة في السنوات الثلاث التالية لذلك. في الوقت ذاته ازدادت المديونية إلى مستويات لا تطاق وتستنتج (UNCTAD) أن فاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تتعلق بها حياة ومعيشة الكثيرين الآن هي ضرب من الإيمان، هذا يعني بالنسبة لنا أن صندوق النقد الدولي يسترشد بالفكر الاقتصادي النيوليبرالي في إنتاج الوصفات السياسية على أرضية الإيمان أكثر منه على قاعدة العلم التجريبي.

الفهرس

مقدمة 7

عقيدة السوق 11

اقتصاد العرض والمنهج النقدي 47

التغيير الاقتصادي الليبرالي، التحليل النظري 77

المنهج النقدي لتفسير ميزان المدفوعات 89

منهج الاستيعاب في تفسير ميزان المدفوعات 95

التغيير الاقتصادي الليبرالي، الإسقاط العملي 99

التثبيت الاقتصادي 99

التكييف الهيكلي 114

المؤلف في سطور

أيهم علي أسد

- مواليد سوريا، حلب، عام 1978
- دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بتقدير امتياز، عام 2010.
- محاضر في المعهد الوطني للإدارة العامة بدمشق منذ عام 2008.
- درَّس في الجامعة الافتراضية السورية، برنامج الاقتصاد عام 2010.
- صدر له كتابان الأول بعنوان: تفكيك العولمة، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى 2008، والثاني بعنوان: نقد اندماج الاقتصادات العربية، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى 2009.
- له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة، والدراسات الاقتصادية، وأوراق العمل، والأوراق البحثة في مجالات النمو الاقتصادي، والاقتصاد الدولي، والنوع الاجتماعي، والأزمة المالية.
- عمل في حقل الإعلام الاقتصادي الخاص خلال أعوام (2009/2002) كمحرر وعضو هيئة تحرير ورئيس تحرير، وكتب الكثير من مقالات الرأي، ومقالات التحليل الاقتصادي.
- عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وعضو مشارك في اتحاد الصحافيين السوريين.